جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

التنظيم الدولي المعاصر

مقدمة:

اتسمت البيئة الدولية بالصراع والفوضى وغياب القانون والتنظيم منذ الأزل، فقد كان قانون الغاب يحكم العلاقات بين الشعوب والأمم لفترات طويلة في تاريخ البشرية، حيث كان قانون القوة العسكرية والهيمنة يفرض منطقه غالبا على التفاعلات الدولية، فرغم أن الكيانات في البيئة الدولية تشترك في دف البحث عن الأمن والاستقرار الدولي، غير أن الاتفاق حول الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك ظل غائبا، فقد ساد التخوف والشك في نوايا الأطراف الأخرى و يمنت رغبات وطموحات السيطرة والتوسع على حساب الأقاليم الجغرافية للشعوب الأخرى، مما كان دافعا نحو الحروب والعدوان وعدم الاستقرار الدائم، و ذا ما كان دافعا نحو الا تمام الكبير بالتسلح والسعي الدائم نحو زيادة القدرات العسكرية من أجل الدفاع والأمن ضد العدوان الخارجي، فقد أصبح التسلح عقيدة راسخة لا يمكن التخلي عنها لكل الفواعل والكيانات في البيئة الدولية، و ذا ما قلص من فرص التعاون والتنظيم والسلام والأمن الذي يعتبر دف أساسي يشترك الجميع في البحث عنه.

لقد حاول العديد من المفكرين والفلاسفة نشر أفكار إيجابية تهدف إلى تغيير طريقة تفكير الإنسان السلبية النابعة من غرائزه الشريرة، ومنه تغيير حياته وواقعه من الصراع إلى التنظيم والأمن والاستقرار، فالصراع والفوضى الدولية ي نتيجة لطريقة تفكير الإنسان بصفة عامة وصانع القرار بصفة خاصة، وقد استمرت جهود تنوير العقل البشري لقرون طويلة خلال القرون الوسطى وحتى بداية مرحلة التاريخ المعاصر، والتي بدأت بوادر ظهور ثمار ا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا، حيث ظهرت مستويات ملموسة من التعاون في قطاعات حياتية متعددة ،و و ما مثل تحفيز وأساس لظهور التنظيم الدولي المعاصر خلال بداية القرن العشرين.

التنظيم الدولي المعاصر الذي ظهر مع نهاية الحرب العالمية الأولى من خلال إنشاء عصبة الأمم كان حصيلة تطور العلاقات الدولية والتعاون الدولي، وكان بمثابة المشروع الحلم الذي انتظرته البشرية لقرون طويلة، فقد غير شكل العالم ورسم معالم نظام دولي يختلف كليا عن سابقه، خاصة مع ظهور مفهوم الأمن الجماعي الذي يعبر عن وحدة مصير

وأمن الجماعة الدولية، فرغم عدم نجاح عصبة الأمم في تجسيد الحكومة العالمية المنشودة والتنظيم الدولي المقصود، غير أنها كانت مرحلة مهمة في تاريخ تطور التنظيم الدولي المعاصر الذي بدأ ينضج ويعالج مشاكله تدريجيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بفضل يئة الأمم المتحدة، فرغم ظهور نقلة نوعية في تطور صناعة الأسلحة واكتشاف الأسلحة النووية، إلا أن الصراع والحروب الشاملة تقلصت بشكل كبير، وظهرت بالمقابل مسارات كثيفة من التعاون والتكامل الدولي، تزامنت مع ظهور عدد كبير من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية ،التي كان لها دور كبير جدا في تعزيز دور القانون الدولي وتجسيد التنظيم الدولي المعاصر، الذي أصبح إحدى السمات البارزة والخصائص المميزة للعلاقات الدولية المعاصرة .

يكتسي موضوع التنظيم الدولي المعاصر أهمية بالغة بالنسبة لطلبة العلوم السياسية عموما والى طلبة تخصص العلاقات الدولية على وجه الخصوص، حيث سيعزز من معارفهم ورصيد م العملي في مجال الاطلاع على تطور التنظيم الدولي والمقاربات النظرية التحليلية لفهم الواقع الدولي

وأشكال النظام الدولي التي عرفها العالم، وكذا دور المنظمات الدولية والفواعل الجديدة، حيث يتضمن ذا المقياس عشر محاضرات مهمة وثرية بالمعلومات، بداية بتناول مفهوم التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ثم المقاربات النظرية التقليدية والحديثة لتحليل التنظيم الدولي، وبعد ا نشأة وتطور التنظيم الدولي وملامح النظام الدولي في عصر العولمة، ثم المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي وكذا المنظمات الدولية المتخصصة، إضافة إلى الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية في عصر العولمة، وفي الأخير الجزائر في المنظمات الدولية .

المحاضرة الأولى:

مفهوم التنظيم الدولي

ظهر مفهوم التنظيم الدولي في بداية القرن العشرين، حيث كان يقصد به وضع إطار ونظام قانوني لتنظيم العلاقات بين الدول، يكون شبيها بالتنظيم الموجود داخل الدولة، والذي يتجسد من خلال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيتم إنشاء منظمات دولية او حكومات عالمية تتكفل بوظيفة التنظيم الدولي من أجل تحقيق الهدف الأسمى لكل أعضاء المجتمع الد ولي والأمن والاستقرار الدولي، فتحقيق التنظيم الدولي يتطلب تضامن دولي عالمي تلتزم الدول بموجبه باحترام القانون الدولي والاحتكام له في حالة النزاع.

أ- تعريف التنظيم الدولي: تعددت وتنوعت التعاريف المحددة للتنظيم الدولي وفق التعدد والتنوع في المنطلقات الفكرية غير أنها في مجملها تحمل أبعادا قانونية وفلسفية أخلاقية وعلمية.

وكلمة "التنظيم" تعني النظام ويقصد بها مجموعة الوحدات أو العناصر التي ترتبط فيما بينها بعلاقات، ذه الوحدات تتميز بخصائص مشتركة تدعم ذه الروابط ،وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي،1 والتنظيم يعني النظام و يعبر عن حالة من التوافق والانضباط تتسم بخلو ا من الفوضى أو الاضطراب وذلك بفضل احترام القانون،2 ويعرف أيضا بأنه: "منظومة مقننة مترابطة في أجزائها ومكوناتها وأقسامها وتشكل وحدة واحدة."3 أما مصطلح" الدولي" فهو يعبر على أن الفاعل الرئيسي داخل ذا التنظيم و الدولة ،فرغم ظهور العديد من الفواعل والكيانات الأخرى في

1- جهاد عودة ،النظام الدولي نظريات وإشكاليات، ط 1، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع ،2005، ص 09.

2 -علي زياد العلي ،المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، ط 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2017، ص 120.

3- خالد المصري، "دور التكتلات الإقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي البريكس أنموذجا ،"مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 03، 2016، ص 447.

هذا التنظيم (التنظيم الدولي المعاصر) غير ان الدولة لازالت الفاعل الأساسي من بين الفواعل والأشخاص في المجتمع الدولي. أما" المعاصر" فهي مسالة اختلاف في تحديد ا بدقة غير أن ما هو غالب أنها تعني حوالي قرن من الزمن، بمعنى أنها ترتبط بالفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى 1919، الى يومنا هذا. و هي تختلف عن مصطلح التاريخ الحديث و هي الفترة المرتبطة بتطور الدولة ذات السيادة وذات الرقعة الجغرافية المحددة، والتي تعود بالأساس إلى اتفاقية سلام ويستفاليا في 1648.[1] ومنه فالتنظيم الدولي و الإطار الذي تتشكل داخله الجماعة الدولية فهو يشمل كل مظهر من مظاهر العلاقات الدولية مثل العلاقات الدبلوماسية وإبرام المعا هدات والمؤتمرات وغيرها من الأنظمة القانونية. و هو أيضا "مجموع التفاعلات المترابطة في نطاق حركة وحدات المجتمع الدولي."[2] وعرفه محمد السيد سليم بأنه: "بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا عبر عملية التفاعل". وعرفه أيضا كينث بولدنغ بأنه: "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمم أو دول والتي يضاف اليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة."[3]

يرى الأستاذ محمد المجذوب بأن التنظيم الدولي و النظام القائم اليوم والذي مر بمراحل تاريخية عديدة وأن ذه المراحل لا تمتد كما يعتقد الدكتور شلبي الى فترة الشعوب والأمم القديمة ،ولكن تقتصر على القرن الماضي إلى غاية اليوم.[4] أما استخدام مجموعة من المصطلحات القريبة من التنظيم الدولي، مثل المجتمع أو الجماعة أو المنتظم أو النظام فهي كلها اصطلاحات تستخدم لوصف البيئة الدولية، و هي في بعض الأحيان تستخدم كمترادفات،[5] ولا تعبر عن التنظيم الدولي نفسه .

---

[1] Barry Buzan, Laust Schouenborg, **Global International Society- A New Framework for Analysis**, First p, New York : Cambridge University Press, 2018, P 16.

[2] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 120.

[3] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 121.

[4] مبروك غضبان ،**التنظيم الدولي والمنظمات الدولية دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1994، ص 15.

[5] جوزيف فرانكل ،**العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط 2، جدة : مطبوعات تهامة للنشر والتوزيع ،1984، ص 139.

وظهر اصطلاح التنظيم الدولي لأول مرة سنة 1908 ترجمة لمقال باللغة الألمانية نشر بالفرنسية في المجلة العامة للقانون الدولي، ومنه أصبح استخدامه متداولا لدى فقهاء القانون الدولي الألمان ،أما أول تجسيد للتنظيم الدولي عمليا كان من خلال تأسيس عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة .

النظام الدولي ليس و المجتمع الدولي، فالمجتمع الدولي و الإطار الذي يشكل بنيان النظام الدولي تبعا لحقائقه، وإن النظام الدولي يجد مجال تطبيقه في المجتمع الدولي، أما التنظيم الدولي فيعبر عنه غالبا بمصطلح النظام الدولي، غير أن التنظيم الدولي يختلف عن النظام الدولي، فالأول يعد بمثابة المؤسس للثاني،21 فالتنظيم الدولي يهدف في النهاية الى إحلال النظام الدولي وإنهاء الفوضى، رغم أن مصطلح النظام الدولي غالبا ما كان يستخدم بدوره للتعبير عن شكل النظام الدولي)نظام متعدد الأقطاب، نظام الثنائية القطبية، نظام الأحادية القطبية(، فهو يعبر عن تجسيد توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول فهو لا يتميز بالثبات، كما أنه ليس حالة من النظام التي تعبر عن الانضباط والالتزام بقواعد سلوكية ملزمة من جهة عليا، ولكنه عملية انتظام للسلوك الدولي يفرضه واقع العلاقات الدولية القائم على الصراع والتنافس والتعاون وفقا لامتلاك القدرات والتأثير بين الدول ،والتي تتمثل في القوة العسكرية والاقتصادية والنفوذ السياسي، وكذا العوامل التكنولوجية والثقافية والموقع الجيوسياسي والقدرة الديمغرافية.[3]

فالنظام الدولي يعتمد في نجاحه على إرادة الدول الطوعية وجديتها في التزامها بما تتعهد به سلفا وقدرتها على تحمل مسؤولياتها تجاه الدول الأخرى والنظام الدولي. وقد سا م تطور النظام الوستفالي في تخفيف حدة الطابع الفوضوي للعالم عبر استخدام شبكة واسعة من البنى الحقوقية والتنظيمية الدولية المصممة لحماية التجارة الحرة واستقرار

---

[1] ، ص 18.

[2] محمد عوض الهزايمة ،**قضـــــايا دولية – تركة قرن مضـــى وحمولة قرن أتى**، ط 1، عمان: المكتبة الوطنية ،

[3] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

النظام المالي الدولي، حيث رسخت مبادئ مهمة في تقليص الحروب وحل النزاعات الدولية سلميا،[1] و هو ما ساهم بشكل كبير في وضع أسس التنظيم الدولي المعاصر .

ب- بنية التنظيم الدولي:

يتم التفاعل في السياسة الدولة من خلال الأفعال والمواقف والسياسات الخارجية لمجموعة الفواعل المشكلة للنظام الدولي، ويمكن تسمية هؤلاء بالفاعلين الدوليين الرئيسيين و م كما يلي:

الدولة:

الدولة القومية بكل ما تتضمنه من أجهزة ومؤسسات، **و** ي الوحدة الأساسية في بنية وتركيبة النظام الدولي، سيطرت على ذه البنية منذ تأسيسها في معا دة سوي تفاليا سنة 1648، وقد سيطر مفهوم القوة كوسيلة أساسية بالنسبة للدولة، فقد قامت لقرون من الزمن علاقات قائمة على مبدأ القوة والهيمنة والصراع خاصة بين الدول الكبرى.[2]

المنظمات الدولية:

وهي عبارة عن هيئات قانونية ذات طابع دولي تنشئها مجموعة من الدول أو الفواعل الدولية الأخرى ذات والإرادة الحرة من أجل تحقيق أ داف ومصالح مشتركة تنقسم الى قسمين منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية، وقد تكون منظمات عالمية أو إقليمية.

---

[1] هنري كيسنجر ،**النظام العالمي – تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة: فاضل جتكر، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي ،2015، ص 16.

[2] جهاد عودة ،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

الشركات الدولية (متعددة الجنسيات): و هي كيانات اقتصادية تعمل في أكثر من بلد واحد و هي أهم مظهر من مظاهر العولمة السياسية،[1] وتعرف أيضا بأنها شركات اقتصادية وصناعية وتجارية تنشط على المستوى الدولي فلا تتقيد بحدود الدولة التي تنتمي اليها من حيث الجنسية، لها تأثير كبير في الشؤون السياسية الدولية فبإمكانها تغيير سلوكيات الدول تجاه قضايا معينة ،و ي مرتبطة بشكل وثيق بالاقتصاد الدولي.[2]

الجماعات والمنظمات دون مستوى الدول:

و هي فواعل جديدة أصبحت أفعالها ونشاطاتها تحدث أثرا واضحا في النظام الدولي، ومنها الحركات العرقية ذات التوجهات الانفصالية، الجماعات والتنظيمات الإرهابية، جماعات المصالح والضغط كجماعات أنصار البيئة.[3]

الأفراد:

أصبح فاعل مؤثر في توجيه الأحداث الدولية وتغيير مجرا ها بنسب متفاوتة مثل تأثير بن لادن، واوسانج، المتخصصين في القرصنة الالكترونية، صحفيين، رؤساء العصابات، رجال أعمال ومستثمرين، المشاهير في الرياضة والفن وغيرها ...

ج- أنماط الأنظمة الدولي:

- **نظام القطبية الأحادية: Unipolarity** يتميز بوجود ترتيب تدريجي من خلال هيمنة تدريجية لقطب قوي على هرم النظام الدولي، نتيجة التمركز الشديد للموارد والإمكانيات المتاحة وعلى نحو يجعل منها وحدة دولية متفردة بكل المقاييس على غيرها من وحدات النظام الدولي، وتظهر الأحادية القطبية في

---

[1] خالد إبراهيم الشلال ،**سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة**، ط 1، تدمك: الدار العالمية للنشر والتوزيع ،2014، ص 145.

[2] جهاد عودة ، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص 11.

[3] إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية ـ النظرية والواقع**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع،

وجهين الأول يعرف بالقطبية الأحادية الصلبة والثاني يعرف بالقطبية الأحادية الهشة،[1] ويساهم ذا القطب في تحديد قواعد معينة للتفاعل الدولي، ويتميز بالاستقرار النسبي (مثال الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى يومنا هذا).

- **نظام الثنائية القطبية:** Bipolarity يقوم على التوازي النسبي والمتقارب لقوتين كبيرتين على قمة النظام الدولي تختلفان في المبادئ السياسية والايديولوجية وحتى الاقتصادية، مع غياب المرونة والانسجام في التعامل بينهما (مرحلة الحرب الباردة بين الو.م.أ والاتحاد س)
- **نظام تعدد الأقطاب:** ويعرف بنظام توازن القوى Balance of Power يقوم على تعدد محاور القوة واستقلالية القوى المتوازنة من حيث القوة في الدفاع عن مصالحها، في ظل رفض الاحتكام للقانون الدولي والأخلاق والأعراف الدولية (وضع العالم في ظل تعدد القوى في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا[2]) يتميز هذا النظام بالتكافؤ في القوة بين مراكز على قمة الهرم العالمي، على غرار نظام عام 1800 حيث توزع ميزان القوى بين القوى العظمى: النمسا، فرنسا، بريطانيا، بروسيا، روسيا.[3]

د- وظائف التنظيم الدولي:

1- **تحقيق الأمن والاستقرار:** تحقيق الأمن و الهدف الأسمى لقيام التنظيم الدولي، ويعتمد على الرغبة في إنهاء الصراع والحرب.[4] فتهديد الأمن الدولي ينفي وجود التنظيم الدولي ،والهدف الأساسي الذي جاء من أجله و هو حماية وحداته من الاعتداء والفوضى، ووظيفة تحقيق أمن النظام الدولي تتطلب رصد الموارد

---

[1] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 128.

[2] جهاد عودة ،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص 13.

[3] محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 21.

[4] إلياس جوانتيا، ستش بيتر ،**أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة: محي الدين حميدي، ط1، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ،2016، ص 26.

وتعبئتها وتحوليها إلى قدرات لحماية النظام والدفاع عن بقائه، وتختلف حسب شكل النظام ففي النظام التعددي تتطلب التوازن وتحقيق الإجماع وتوفير القدرة العسكرية القادرة على مواجهة التحديات، أما في النظام الأحادي فيغلب عليها طابع الإكراه من طرف القوة المهيمنة.[1]

2- **التكامل والتعاون الدولي**: التنظيم يتطلب التحول من تعدد الوحدات وتباعدها إلى تفاعلها وترابطها والتقريب بينها في المصالح والأفكار، فالتكامل والتعاون عملية نظامية قد تتجسد في العديد من الأشكال كالتكتلات الوظيفية في المجال الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة في السبعينات)[2] وقد تنشأ العديد من الكيانات التكاملية في النظام الدولي متنافسة فيما بينها حول مصالح اقتصادية، وقد توظف هذه الكيانات التكاملية في إطار الأحلاف والصراع في نظام الثنائية القطبية .

3- **تحقيق التنمية والازدهار** : تعتبر التنمية وسيلة لتطوير التنظيم الدولي، وذلك من خلال استخراج الموارد وتوظيفها لتحسين أداء النظام وصورته والمحافظة على توازنه واستقراره، وتتجسد التنمية في نظام التعددية من خلال التكتلات الاقتصادية التي تركز على العامل الاقتصادي ،[3] فكلما انتشرت التكتلات الاقتصادية بناء على الطروحات اللبرالية تحقق الأمن والاستقرار في النظام الدولي، فغالبية النزاعات الدولية وعدم الاستقرار في النظام الدولي تحدث في جنوب الكرة الأرضية وليس في شمالها،[4] أما في حالة الثنائية فتحل في مكانها الأحلاف التي تركز على العاملين العسكري والإيديولوجي، اما في حل الأحادية فترتكز على دور الدولة العالمية التي تعتبر مركز النظام.

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي ،**موسوعة المنظمات الدولية – نظرية المنظمة الدولية**، الجزء الأول، ط 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2010، ص ص 48- 51.

[2] نفس المرجع، ص 64.

[3] جهاد عودة ،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

[4] Ersel Aydinli, James Rosenau, **Globalization Security and The Nation State – Paradigms in Transition**, Albany : State University of New York Press, 2005, P 09.

4- **الشرعية والتكيف** : وتعني الشرعية مدى القبول الذي تتميز به سلوكيات القوى الدولية عند بقية أعضاء التنظيم الدولي، ففي نظام التعددية القطبية تستند الشرعية إلى القبول المتبادل للقوى الكبرى مع دور فعال للمنظمات العالمية والإقليمية، أما الشرعية في النظام الثنائي فتستند إلى مقدار القوة التي يمتلكها الطرفين ودرجة قبول الدول التابعة لهما لسلوكياتهما، أما في النظام الأحادي فالدولة العالمية لا تحتاج لتبرير سياساتها والبحث عن شرعية لها.[1]

أما التكيف فتعني قدرة النظام على التكيف مع الضغوط البيئة الداخلية، وتعتبر المنظمات الموجودة في النظام أحسن وسيلة لامتصاص واحتواء الضغط وعناصر الاضطراب، وتكون القدرة على التكيف في النظام التعددي أكبر بكثير من النظامين الثنائي والأحادي نظرا لاعتماد ا على القوة بشكل أكبر .

العوامل المؤثرة في استقرار النظام الدولي:

- طبيعة العلاقات السياسية بين الدول - تعاون – تنافس- صراع
- طبيعة الأنظمة السياسية السائدة (ديمقراطية، شمولية...)
- عدد السكان ومستوى النمو السكاني.
- الموقع الجغرافي والطقس.
- الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية.
- المستوى الحضاري للشعوب وعلاقتها بعاملي الدين والثقافة (الإيديولوجية).
- درجة الانفتاح على العالم ونسبة الجاليات في إقليم الدولة.

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

المحاضرة الثانية

مفهوم المنظمات الدولية

1- تعريف المنظمة الدولية:

المنظمة الدولية هي هيئة دائمة تنشئها الدول لممارسة اختصاصات دولية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.[1] وتعرف أيضا بأنها وحدة أو هيئة قانونية ذات طابع دولي تنشئها مجموعة من الدول ذات السيادة والإرادة الحرة لتحقيق أ داف ومصالح مشتركة، يتطلب نشاطها ونظامها عدم التعارض مع القانون الدولي والهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة التي تعتبر المنظمة الأم. ويعرفها الدكتور الغنيمي انطلاقا من العناصر أو الأركان المكونة لها والتي يترتب على وجودها وجود المنظمة ،وعلى عدم وجودها إنعدام وجودها، فالمنظمة الدولية بناء على ذلك عبارة عن مؤتمر دولي الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات، مزودا بأجهزة لها صفة الدوام وممكنة التعبير عن إرادته الذاتية.[2] و ي أيضا ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أ داف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة، ويتجسد نشاطها من خلال أجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة. ولا يشترط أن تكون الدول فقط مؤسسة للمنظمة فقد يؤسسها الأفراد والجماعات) فواعل جديدة في النظام الدولي(. وتقوم المنظمة الدولية على عنصر التنظيم من خلال التمتع القانوني بالحقوق والالتزام بالواجبات، ويعتمد ذلك على الإرادة الذاتية التي تمنح المنظمة قدرة على التعبير المستقل عن آراء الدول المكونة لها.[3]

ظهر إستخدام مفهوم المنظمة الدولية بالمعنى الحديث عام 1867 في كتابات بعض الفقهاء ،وبالتحديد من طرف جيمس لوريمي James Lorimer عندما استعمل ذه العبارة

---

[1] جعفر عبد السلام ، **المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظريات العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية**، ط 6، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 07.

[2] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 19.

[3] جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 08.

في مقترحه في الدعوة لإنشاء مؤتمر دائم للأمم Permanent Congress of Nations والذي كان يهدف من خلاله الى تلبية الحاجة الماسة لإنشاء سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية دولية تتمتع بصلاحيات مستقلة، أما بول زاز Paule Szasz فيرجعها الى أول اق تراح لإنشاء منظمة دولية حكومية، والذي قدمه توماس جيفرسون Thomas Jefferson سنة 6871 في فرساي عند إبرام اتفاقية لمناهضة الدول التي تمارس القرصنة،[1] وتعد المنظمة الدولية صورة من صور التنظيم الدولي ووسيلة من وسائل قيامه الأساسية وليست ي التنظيم ذاته.[2]

تستند المنظمة الدولية إلى عناصر أساسية هي :

- وجود اتفاقية دولية تأسس لها وتحدد دستور ا الذي تعمل به.
- الإرادة الذاتية للدول المؤسسة للمنظمة.
- إنشاء أمانة عامة لتسيير شؤون المنظمة وأجهزة تسير شؤونها من خلال ممثلي الدول الأعضاء.
- التمتع بشخصية قانونية تأ لها لاكتساب الاعتراف الدولي كفاعل وشخص من أشخاص القانون الدولي (اكتساب الصفة الدولية بعد التأسيس).
- النشاط الدائم بعد التأسيس.
- الاعتراف للمنظمة بسلطة إصدار القرارات (تصبح قراراتها تكتسي أثر في السياسة الدولية).
- التزام الدول ا الأعضاء بتنفيذ قراراتها والمساهمة في تمويل نفقاتها.

[1] محمد مختار دريدي، تطور المنظمات الدولية ومأسسة العلاقات الدولية ،حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، ص 260.

[2] رشيدمهنا فخري ،**المنظمات الدولية**، ط 2، بغداد: مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع ،2013، ص 07.

2- أنواع المنظمات الدولية:

- المنظمات الدولية العالمية - المنظمات الدولية الإقليمية.
- المنظمات الدولية الحكومية - - المنظمات الدولية غير الحكومية.
- المنظمات الدولية الشاملة - - المنظمات الدولية المتخصصة.
- المنظمات الدولية المفتوحة - - المنظمات الدولية المغلقة.
- المنظمات الدولية القضائية - - المنظمات الدولية الإدارية (التشريعية)

و هناك تصنيف آخر يعتمد على نوع نشاط المنظمة وأهدافها حيث يصنفها كما يلي:[1]

- منظمات اقتصادية - منظمات عسكرية.
- منظمات فنية – . منظمات اجتماعية.
- منظمات إنسانية– . منظمات مالية.
- منظمات ثقافية. – منظمات قضائية وقانوينة.
- منظمات علمية. – منظمات متعددة الأغراض.

3- أمثلة عن أنواع المنظمات:

- **المنظمات الدولية العالمية:** تكون فيها العضوية مفتوحة لكل دول العالم الراغبة في الانضمام وفق شروط ميثاق المنظمة، مثل عصبة الأمم ، ومنظمة الأمم المتحدة، و ي شاملة وعامة تجمع بين العديد من المجالات (حفظ السلم والأمن الدوليين، تدعيم التعاون السياسي والاقتصادي والاج والثق)

[1] سهيلحسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص ص 32- 36.

- المنظمات الدولية العالمية المتخصصة: هي ايضا تكون فيها العضوية مفتوحة متى توفرت شروط العضوية للدول الراغبة في الانضمام اليها، غير أنها ليست عامة بل متخصصة في مجال محدد)اقتصادي/ منظمة التجارة العالمية، ثقافي/ اليونسكو للتر. وع.وث، اجتماعي/منظمة العمل الدولية.(... ،
- المنظمات الدولية الإقليمية: و هي التي تضم في عضويتها عدد محدد من الدول، ويكون نطاق اختصاصها محدد برقعة جغرافية، وقد تقوم على أساس جغرافي خالص كمنظمة الوحدة الإفريقية، أو ديني كمنظمة المؤتمر الإسلامي، أو أمنية كحلف شمال الأطلسي، أو قومي كجامعة الدول العربية ... ، كما إن مثل ذه المنظمات الإقليمية قد تكون شاملة لعدد من المجالات، وقد تكون أيضا متخصصة .
- **المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية:** الحكومية ي التي لا تكون العضوية فيها سوى للدول، أما غير الحكومية فهي التي يؤسسها الأف ارد والجماعات على الصعيدين الوطني والدولي، مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، والهلال الأحمر ، وجمعيات حقوق الإنسان المختلفة. وقد تكون منظمة مختلطة يكون فيها باب العضوية مفتوح للدول أو الجماعات التي لا تحمل وصف الشخصية الدولية والأفراد، وقد تسمح ذه المنظمة بالعضوية للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي.

04- السمات المشتركة للمنظمات الدولية:

هناك مجموعة من السمات والخصائص المشتركة للمنظمات الدولية أهمها:[1]

- تقوم العضوية في المنظمات الدولية على مبدأ المشاركة الطوعية والاختيارية، فالدول تقبل العضوية حين تتواءم حاجياتها ومصالحها مع مبادئ المنظمة، كما يبقى لها حق الانسحاب الإرادي.
- صلاحيات أجهزة المنظمات الدولية تتقرر وفق المدى الذي تسمح به الدول، و و غالبا ما يكون بصلاحيات فوق قومية.
- أداء كل منظمة دولية يعتمد على وجود يكل مؤسسي ملائم، يتوافق مع الغايات التي يسعى أعضاء المنظمة الى تحقيقها بجهود م المشتركة وإمكانياتهم المتاحة.
- التوزيع المتوازن لحقوق وواجبات الأعضاء، يتجسد غالبا في صورة نظام متكامل من الحقوقوالالتزامات، ويعد فقدان التوازن بين ذين الجانبين مؤشرا على وجود خلل في المنظمة ومؤشر على إمكانية نجاحها واستمرار ا .
- إطار إجرائي محدد يحكم علاقات الأعضاء وينظم تعاملاتهم مع بعضهم في مختلف الجوانب التي يمتد إليها أداء تلك المنظمات.

05- أهمية المنظمات الدولية في التنظيم الدولي المعاصر :

أضحت المنظمات الدولية تلعب دورا أساسيا في التنظيم الدولي المعاصر ، وأصبحت كيان وفاعل شريك ومنافس للدولة في السياسة الدولية، فقد أصبح عدد المنظمات الحكومية يتراوح بين 300 و 400 منظمة دولية(منها العالمية والإقليمية والمتخصصة)، وعددا أكبر من المنظمات الدولية غير الحكومية، وعشرات الآلاف من مجموعات الضغط والمؤسسات الخيرية والجمعيات المهنية التي تعمل بفاعلية على المستوى العالمي.[2] وتدعم المنظمات الدولية ترسانة القانون الدولي بقانون المنظمات

---

[1] إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع** ،مرجع سابق، ص ص 111، 112.

[2] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 36.

الدولية، الذي يعد أحد فروع القانون الدولي العام، وتشكل محكمة العدل الدولية أحد أبرز صوره،[1] فله دور كبير في التنظيم الدولي المعاصر من خلال ذه المنظمات ،و ذا يعبر عن الأهمية والدور النشط الذي أصبحت تقوم به ذه المنظمات في ميادين متعددة أهمها:

- ❖ مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين.
- ❖ توفير الظروف المناسبة لتدعيم علاقات التعاون والتقارب الدولي.
- ❖ تقليص دواعي وأسباب الخلاف والنزاع بين الدول.
- ❖ تحديات التنمية في مواجهة ضيق قاعدة الموارد المتاحة للتنمية، ومشكلات الانفجار السكاني وعدم الاستقرار ومديونية الدول الفقيرة.[2]
- ❖ تحديات حماية البيئة الطبيعية وتهديداتها على الإنسانية، وذلك بمواجهة أضرار التلوث وندرة الموارد وغيرها.
- ❖ التحديات الناتجة عن إ دار الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية، وتعرضها للانتهاك المستمر في مناطق واسعة من العالم.
- ❖ التحديات الناتجة عن ارتفاع معدلات الأمية في العالم.[3]

و ناك عدة مقومات ساعدت المنظمات الدولية على القيام بهذه الأدوار الايجابية في التنظيم الدولي المعاصر، على غرار تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، وتمتعها بالحصانة الدبلوماسية وكذا أجهزة إدارية متعددة منها أجهزة تنفيذية لها قوات عسكرية . فقد أصبحت تتمتع بامتيازات امة وصلاحيات في مقاضاة الدول وإلزامها بتعويضها في حالات إلحاق أضرار بموظفيها أو ممتلكاتها .

---

[1] محمد مختار دريدي، مرجع سابق، ص 260.

[2] إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية ـ النظرية والواقع** ،مرجع سابق، ص 114.

[3] نفس المرجع، ص 114.

المحاضرة الثالثة:

التنظيم الدولي المعاصر في الاتجا ات النظرية التقليدية

1- الواقعية الكلاسيكية Realism

تستمد الواقعية الكلاسيكية أفكار ا الجو رية من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار **نيكولا مكيافيللي وتوماس وبز**، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى **مكيافيللي** أن السياسة هي صراع مصالح من أجل ضمان البقاء و هذه المصالح غالبا متناقضة وليست منسجمة.[1] و هذا ما يتوافق الى حدّ كبير مع فلسفة **هوبز**، حيث يرى أن الانسان يسعى دائما الى امتلاك المزيد من القوّة (و هو نفس المسعى بالنسبة للدولة[32]) و ذا من أجل تحقيق دف السلام والأمن القومي .

فالدولة وفق ذا المنظور تسعى في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، و هنا تصبح الحرب في نظره مشروعة، فالقوة العسكرية في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محو رية وضرورية، فهي أساس تحقيق الأمن من خلال التفوق والهيمنة ،و ي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل رئيسي لتوجيه السلوك الدولي،[4] وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية ،ومنه استبعاد مفهوم أخلقة العلاقات

---

[1] محمد عقيل وصفي، "التحولات المعرفية للواقعية واللبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة ،"مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص 104.

[2] ، بيروت: نشر المنظمة العربية للترجمة وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013، ص 295.

[3] دايفد باوتشر ،**النظريات السياسية في العلاقات الدولية- من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر**، ترجمة: رائد القانون، ط

[4] جهاد عودة ،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص ص 28، 29.

الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي.[1] ومنه فان الواقعية الكلاسيكية تسلم بفكرة الفوضى في العلاقات الدولية ولا تتوقع حصول التنظيم الدولي في ظل اختلاف المصالح، وسعي الدول لتحقيق ذه المصالح. فالعناصر الفاعلة في المسرح الدولي ي الدول وفقط، فالسيادة تعني بأنه لا عنصر فوق الدولة يستطيع أن يجبر ا على التصرف بطريقة محددة، وعلى العناصر الأخرى كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات أن تعمل ضمن اطار العلاقات ما بين الدول.[2]

فالواقعيون ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة واقعيا، فيرون أن الهيئات الدولية القانونية والأخلاقية غير مجدية في إنهاء فوضوية النظام الدولي، فهي غير قادرة على تجسيد سلطة فوقية بالنسبة للدول قادرة على اخضاعها أو تحجيم سلوكياتها، وذلك اعتبارا الى التعامل مع ال واقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فان استمرار سياسة القوة وغياب الأمن والتنظيم يخيم على السياسة الدولية، و هو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي- الأخلاقي. فالواقعيون يركزون في تحليلاتهم على دراسة الأحداث الدولية ومجرى سياسة الدول، وفق منظور واقعي عقلاني بعيد عن التصورات القائمة على افتراضات ما يجب أن يتحقق في الواقع وليس ما و محقق فعلا .

وأهم من وضع أسس الواقعية السياسية هو ها**نس مورغنثاو** Hans Morgenthau، صاحب كتاب "السياسة بين الأمم– الصراع من أجل السلطان والسلام"، والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوّة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي.[3] فالقوّة ي

---

[1] Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski, **International Theory : Positivism and Beyond**, First p, New York : Cambridge University Press, 1996, P 51,52.

[2] جون بيليس، ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص 07.

[3] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 69 - 71.

جو ر السياسة سواء الداخلية أو الخارجية،[1] ولفهم أي صراع ينبغي الانطلاق من دراسة ذا العنصر المحَدِّد، فهو يرتبط حركيّا بالقوانين الموضوعية المحرِّكة للأفراد والمجتمع سياسيا، والمتمثلة في الدوافع ألمصلحية،[2] التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، و هو لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولي ة. فتركيبة وبنية النظام الدولي الفوضوية في ظل إنعدام وجود وحدة سياسية تستطيع فرض سلطتها على الوحدات الأخرى، فلا يحيق لأي دولة أن تأمر الدول الأخرى المساوية لها في السلطة والسيادة والقوة، كما لاتوجد آليات إجبار وإرغام لإذعان وإنصياع ذه الدول،[3] في حين يضفي الفرنسي **ريمون آرون** Raymond Aron على الواقعية السياسية مفهوما تطبعه السوسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، فهو يفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن النظام الداخلي يتميز بالتكامل والانضباط نظرا لاحتكار السلطة لوسائل العنف والاكراه، في حين يبقى النظام الدولي فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة أو دولة عالمية، في ظل وجود تعدد لمراكز القوة، ويرى بأن الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو بضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة موارد ا للذ اب بأمنها لحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة والأمن ، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى.[4]

---

[1] Jean-Jacques Roche **, Théories Des Relations Internationales** , 4° edition , Montchrestien edition entièrement refonddue , 2001 , pp 38 – 42.

[2] هانز مورجنتاو ،**السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، الجزء الأول، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ص 28، 29.

[3] جوني عاصي ،**النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، ط 1، رام الله: معهد غبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ،2006، ص 19.

[4] Charles Philippe David et Jean Jacques Roche , **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002 pp 90-91

ويذهب **ستانلي وفمان** Stanly Hoffman أيضا في نفس الاتجاه، حيث يعتبر بأن واقع العلاقات الدولية يختلف اختلافا جذريا عن الواقع الداخلي للدولة، فلا وجود للسلطة المركزية المشابهة لسلطة مؤسسات الدولة في النظام الدولي،[1] فالبيئة الدولية متعددة المراكز تشتمل على وحدات متمايزة الخصائص والظروف تجاه بعضها البعض، و ي تخول اللجوء الى العنف وتهديد حالة الاستقرار والأمن الدولي .

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية للواقعية في النقاط التالية:[2]

- الدولة مستوى ووحدة تحليل مركزية كونها الفاعل الوحيد في النظام الدولي.
- الاعتقاد بانسجام وتماسك الدولة داخليا، وعدم تأثير ذلك ايجابا أو سلبا على السياسة الخارجية للدولة.
- الفصل التام بين المبادئ الأخلاقية والسياسة الدولية، فلا يمكن أخلقة أخلقة العلاقات بين الدول.
- العلاقات الدولية تتميز بالصراع الدائم نتيجة التناقض الدائم في المصالح.
- الدولة لا تفضل اطلاقا المواقف الأخلاقية على حساب المصالح الوطنية.
- فوضوية النظام الدولي نتاج غياب سلطة مركزية فوق الدولة تمتلك وتحتكر القوة.

2- التنظيم الدولي في الواقعية الجديدة/ البنيوية Neo-Realism

ظهر هذا التيار مع نهاية السبعينات، ويرتكز على أهمية بنية النظام الدولي كأثر فاعل في سلوكيات الدول، فينظرون الى يكل النظام الدولي الفوضوي كسبب رئيسي للحرب واللا-أمن، ولا يرجعونه الى طبيعة الانسان الغريزية كما يرى الكلاسيكيون، حيث يرى **كينيث ولتز** Kenneth Waltz)و هو أهم منظري هذا التيار(أن الأمن والنظام داخليا بالنسبة

---

[1] بلقاسم كرمني ، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي** ، المغرب : مطبعة فضالة ، ط1 ،]د.س.ن[، ص 72 .

[2] عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، الجزائر : دار الخلدونية ، ط1 2007، ص ص 140 – 141 .

للمواطنين و من مهمة الدولة،[1] فهناك سلطة تحفظهما داخليا، غير أن ذه السلطة غائبة خارجيا في النظام الدولي، و هو ما يجعل من الأمن والنظام غائبين ولن يتحقق الا **بالعون الذاتي** Self Help، و هو ما يعني سعي

الدول لتحقيق أمنها فيحدث التنافس الذي سيزيد من حالات انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى، فينشأ عن ذلك وضع سياسي دولي معقد يطلق عليه " **المعضلة الأمنية**". فالدول تتصرف انطلاقا من الحالة الفوضوية المتأصلة في السياسة الدولية،[32] حيث أن بنية النظام الدولي تجبر الدول التي

تحاول فقط أن تكون آمنة، على التصرف بعدائية تجاه بعضها البعض.[4] في ذا الإطار يرى **والتز** بأن قوة الدولة مرتبطة بقوتها المادية، وذلك على خلاف باري بوزان Barry Buzan الذي يرجعها إلى مستوى استقرار مؤسساتها وقوة انسجام بنائها الاجتماعي والسياسي الداخلي.[5]

والتي يعتبرها أنصار هذا التيار حالة مرضية مزمنة في السياسة الدولية، وفي ذه الحالة فان نظام توازن القوى الذي يعطيه الكلاسيكيون كحل لهذه المعضلة يصبح غير مجديا لإنهائها، وفي هذا الإطار يرى **ولتز** أن الحل للمعضلة الأمنية (ولو نسبيا) و قيام علاقات تعاون تقلل من حدة الخلاف والص راع الدولي.[6] فدائما تبقى ناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغير ا. وبالتالي فهي تخلق تنظيم وتعاون نسبي وليس تنظيم دولي بأتم معنى الكلمة .

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

[2] .

[3] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص

[4] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 28.

[5] Alex Macleod , Anne-Marie D'aoust et David Grondin , **" les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Theories des Relations Internationals – Contestations et Resistances** , Québec : Athena Editions , 2007 , p 362 .

[6] سليم قسوم ،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 54.

أما بعض الواقعيين الجدد (اللبراليين) فقد استمدوا بعض الحلول من قواعد اقتصاد السوق والتجارة الدولية، فهذا الوضع الدولي شبيه بالوضع الاقتصادي الذي تلجأ فيه بعض الدول والمنظومات الاقليمية الاقتصادية الى فرض قواعد حمائية على منتجاتها لمواجهة المنافسة الخارجية في اطار قواعد اقتصاد السوق الحرة، و هنا يعتبر انشاء منظمة التجارة الحرة GAAT كهيئة فوقية مهم جدا لإنهاء التجاوزات تفاديا لانهيار نظام التجارة الدولية .

3- مسالة التنظيم الدولي في النظرية اللبرالية:

- اللبرالية المثالية:(Liberalism)

الجذور الفكرية للاتجاه اللبرالي تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبالتحديد لأفكار الفلاسفة المثاليين لكل من **ايمانويل كانط** Immanuel Kant **وجريمي بينثام**Jeremy Bentham، وتقوم على أسس عقائدية ميتافيزيقية وأخلاقية، وذلك بقياس وتشبيه العلاقات الدولية بالعلاقات الإنسانية القائمة على الضمير والأخلاق، مع توافق المصلحة العليا للفرد مع المصلحة العليا للدولة،[1] حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل إقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، فدعا **كانط** الى فكرة السلام الديمقراطي وقيام نظم ديمقراطية تجنح الى السلم، فالحروب لا تقوم بين الدول الديمقراطية)الشعوب الحرة(، خاصة عند تأسيس دستور جمهوري يعطي المواطنين حق إعلان قرار الحرب.[2]

فاللبرالية تركز في فرضية السلام الديمقراطي على العلاقة بين المجتمع والدولة وأثرهما على السياسة العالمية، فالسلوكيات الخارجية للدولة ي في النهاية نتاج التفاعلات المجتمعية الداخلية،[3] فتبني النظام الديمقراطي يجعل الدول مقيدة في نشاطها الخارجي

---

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 93 -98.

[2] دايفد باوتشر، مرجع سابق، ص ص 534- 537.

[3] Beate Jahn, **Classical Theory in International Relations**, First p, New York : Cambridge University Press, 2006 P 80.

بقوانين داخلية تحد من اندفاعها نحو الصراعات والحروب،[21] فرغم أن اللبراليون يقرون بوجود الفوضى في النظام الدولي، غير أنهم يعتقدون بأن ذه الفوضى ليست حاسمة أو دائمة، فهم يؤمنون بدور القانون الدولي والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في إحلال السلم والأمن الدوليين ومنه التنظيم الدولي، فالعلاقات الدولية يمكن أن تبنى على أساس الاحترام المتبادل الناتج عن احترام القانون الدولي وتطور التجارة الدولية والاعتماد المتبادل وغير ا من القضايا والمصالح التي تقرب بين الدول.[3]

المؤسسات الدولية تعمل على تعزيز أُطر التعاون والتنافس السلمي بين الدول، ودعم احترامها لمختلف القواعد التي تلتزم بها في تعهداتها ، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غير ا من السلوكيات الغير سلمية ، فهذه القواعد والنصوص القانونية في إطار المؤسسات الدولية تجسد فعليا العلاقات التعاونية والسلمية وتحجم السلوكيات النزاعية.[4] أكد **دوجلاس ارد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا، أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، اف لمؤسسات الدولية التي طور ا الغرب بر نت على قيمتها في مواجهة المشاكل، خاصة تحدي القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي، على غرار الاتحاد الأوربي EU وحلف الأطلسي NATO ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE.[5]

في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة ياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح **وليام بن** William Penn مع نهاية القرن السابع

---

1 .

2 محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بالحاج لخضر باتنة ،2015/2014، ص

3 نايف بن نهار ،**مقدمة في علم العلاقات الدولية**، ط 1، الدوحة: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث ،2016، ص 48.

4 John Mearsheimer , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003 , p p 16 - 17

5 عامر مصباح ، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى** ، مرجع سابق ، ص ص 92-97

عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية(75%() من المندوبين .حيث اتضح أن جو ر الفكر اللبرالي و محاولة وضع آليات تحدّ من قوة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها. وتعضدت أفكار الفلاسفة المثاليين بأفكار الرئيس الأمريكي **ولسون** مع بداية القرن العشرين، عندما نشر **المبادئ الأربعة عشر**

التي كانت تهدف الى اقامة نظام دولي عادل يقوم على التنظيم ويسوده الأمن والسلام والاستقرار .وكذا افكار **إمريك كروتشيه** Emeric Crucé المتعلقة بدعم التجارة من أجل الوصول الى ترابط المصالح لتفادي لجوء الدول الى العنف.[21]

وساد التيار اللبرالي في الفترة بين الحربين العالميتين، حيث قامت اللبرالية على رفض الأفكار السائدة والواقع الدولي، فرفضت الأفكار والسياسات الدولية القائمة على **السباق نحو التسلح، وتوازن القوى** و**التحالفات السرية واستخدام القوة وتقسيم العالم** وغير ا، ودعت مقابل ذلك الى ضرورة **تناسق المصالح والتزام الدول بالحقوق والواجبات الدولية،** ودعم أسس **الثقة** بين الدول من خلال **الراي العام ودعم التعاون الاقتصادي** ، وخضوع الأفراد الى **القوانين** المنظمة للمجتمع ومنه الدول، ودعم قيام النظم **الجمهورية اللبرالية** وقيام تحالف الشعوب الحرة والنظم الكنفدرالية .

وتطورت اللبرالية مع أفكار كل من **سيوم براون** Seyom Brown ، **وبروس روسيت** Bruce Russet و**مايكل دويل** Michael Doyle ، حيث يؤكد الأخيران على أن التحليل الأمني يجب أن يستند الى المتغير الديمقراطي، لأن توسيع وانتشار النظم الديمقراطية والفكر

الديمقراطي وترسيخه، سيسا م في تكريس أطر السلام والأمن والتعاون الدائم ومنه بناء تنظيم دولي ،ف **مايكل دويل** يعتمد في تحليله على ثلاث مبادئ أساسية: التمثيل الجمهوري الديمقراطي، الالتزام بحقوق الانسان، دعم الترابط العابر للحدود الوطنية. في حين يفسر

---

[1] ، ص 18، 19.

[2] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر) 1815-1919(**، ط 1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،

بروس روسيت السلوكيات الأمنية للدول على أساس أن صانع القرار لا ينتهج العنف، وذلك انطلاقا من اعتقاده بأن صانع القرار في الدول الأخرى له نفس النهج نتيجة التوافق المسبق في القيم.[1] و و ما يعرف **ب "النموذج الثقافي المعياري"**، كما أنه يصعب على صانع القرار اتخاذ قرار عنيف من جهة ثانية لأنه يتطلب موافقة الشعوب، و و ما يطلق عليه **" النموذج الهيكلي المؤسساتي"**، ومنه تصبح مسألة الأمن مشتركة بين الدولة والمجتمع)علاقة الدولة بالمجتمع(.

- **المجتمع** ----- نشر الفكر الديمقراطي ---النموذج الثقافي المعياري.

- **الدولة** -----بناء النظام الديمقراطي ---النموذج الهيكلي المؤسساتي .

فاللبراليون يعتبرون التفاعلات الدولية نتاج دور العديد من الفواعل على غرار دور المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة الى الشركات والشبكات والمعايير المؤسسية المرتبطة بالمنظمات الدولية.[2] ويعتقد اللبراليون أن الأنظمة البيروقراطية ي التي تهيمن على عملية صنع القرار داخل الدولة، في حين تتسم العلاقات بين الدول بفرص التعاون التي يجب استغلالها من خلال تهيئة الأجواء التي تمكن من تحقيق التعاون على أفضل وجه،[3] اعتمد اللبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين لتحقيق التنظيم الدولي، تتمثل الأولى في **دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي،** التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى **أنظمة لبرالية اقتصادية،** أما الثانية فتتمثل في **زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية** أو **ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول** تساهم في تجسيد التنظيم الدولي .

---

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 98- 102.

[2] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 101.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 08، 09.

4- التنظيم الدولي في اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) Neo-Liberalism

تطورت في سبعينات القرن العشرين مع اسهامات كل من **روبرت كيو ان** Robert Keohane ، و**جوزيف ناي** Joseph Nye ، وذلك انطلاقا من تطور نظرية الاعتماد المتبادل وترابط اقتصاديات الدول.[1] فيركزون على دور المؤسسات العبر قومية)مثل منظمة التج ارة العالمية(في نشر القيم المشتركة، ومنه التأثير على سلوك الدول، ف **روبرت كيو ان** يرى بأن المؤسسات المشتركة تلعب دورا مهما في توفير الاتصال المستمر وتبادل المعلومات بين الوحدات السياسية. [2] مما

يؤدي الى دعم الثقة وتنسيق السياسات والمعاملة بالمثل، وكذا تقاسم القيم والمعايير لدعم الاندماج والترابط، والتي ستؤدي في النهاية الى وضع حواجز للصراع والخ لاف، و و ما يعبر عنه ب " **الاعتماد المتبادل المركب**" و ي أقرب الى فكرة **كارل دوتش** في دور **العملية الاتصالية** والتواصل بين الأفراد والمؤسسات في دعم عملية الاندماج والتكامل.[3]

أما **أرنست اس** Ernest Haas فقد ركز على دور **التعاون المجتمعي والسياسي** وتجاوز المستوى التكنوقراطي في عملية الاندماج والتكامل، ويستند في ذلك الى تجربة الاتحاد الأوروبي التي نجحت في التحول من خلال **عملية التجربة والتعلم** من التعاون في مجال الفحم والصلب، الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي الأخير الى الاتحاد الأوروبي.[4]

ويعتقد أنصار اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) أن قوّة المؤسسات الدولية لا تبرز في إجبار الدول للإذعان الى قواعد ا ونصوصها القانونية باعتبار ا كيانات سياسية تتموقع فوق الدول، ولكن لأنها

---

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 95، 96.

[2] محمد عقيل وصفي، مرجع سابق، ص 107.

[3] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 136- 138.

[4] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 165، 166.

تعمل تدريجيا على **تعزيز أُطر التعاون** والتنافس السلمي بينها، وتدعم **احترامها لمختلف القواعد** التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غير ا من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار المؤسسات الدولية تجسد فعليا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِّمُ السلوكيات النزاعية .ويمكن النظر الى العالم باعتباره نظام لأقاليم لها أساس جيوبوليتيكي (إقليم أوروبا، إقليم الشرق الأوسط، إقليم شرق آسيا) [1]

إن أنصار اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) يحاولون التأكيد على أن الدول تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وعلى ذا الأساس طوروا نظريتهم خارج العلاقات الدولية، فقد قاموا بدراسة **الاقتصاد الجزئي** للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا الى التماثل بين السوق الاقتصادية الداخلية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، حيث أن **تدخُل الدولة** وقيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية لتنظيم المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، ذا ما يعكس وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ ، ومثل ذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي، مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس، غير أن وجود **المؤسسات والأنظمة الاقليمية والدولية** كفيل بحل ذه المشاكل **وتعويض غياب هذه السلطة.**

[1] جهاد عودة ،**الصراع الدولي – مفاهيم وقضايا**، ط 1، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع ،2005، ص 23.

المحاضرة الرابعة

التنظيم الدولي المعاصر في الاتجا ات الحديثة

1- مسألة التنظيم الدولي في المقاربة النقدية:

ينطلق أنصار المقاربة النقدية من الانتقاد الشديد للاتجاهات التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ويعتقدون أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل الأمن والاستقرار في النظام الدولي، يرجع بالأساس الى **الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية** (مشكلة أنطولوجية) فمعظم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية ،وبالتالي فهم ينطلقون من النقد الشديد لشكل النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بسمات الفوضى والغش وانعدام الثقة، وكذا التركيز على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل أي البحث عن أمن الدولة في بيئة صراع وفوضى في النظام الد ولي.[1] والنقد بالأساس موجه للمجتمع وللأفكار السائدة فيه
وللأيديولوجية الاجتماعية التي تتسبب في التفاوت والطبقية واللا مساواة فالنظام الدولي و انعكاس لصورة هذا المجتمع الذي تسيطر عليه **وتوجهه الأفكار والايديولوجيات السلبية،** فهذه المقاربة تهدف الى تحرير المجتمع وتغيير شكل النظام الدولي على أسس المساواة والعدالة والتحرر الانساني، وارتبطت بتيار فكري متميز يعرف بمدرسة فرانكفورت1973.

ومن أ هم رواد هذه المقاربة **ماكس وركهايمر** (Max Horkheimer) **وروبرت كوكس** (Robert Cox) و **تيودور أدورنو** (Theodor Adorno) و**يورغن ابرماس**

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 151- 154.

(Jurgen Habermas) **ومارك وفمان** (Mark Hoffman) وغيرهم،[1] حيث يطالبون بض رورة تبني مرجعية جديدة و ي **الفرد – أمن الإنسان** ويدعون الى التحرر الإنساني والتخلي عن المرجعية التقليدية أي **الدولة**، فمسألة التحرر والانعتاق عند " **كين بوث**" Ken Booth ي قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، فجو ره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم،[2] فالفرد كمرجعية جديدة و مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات

الكونية، ويجب عدم معالجة قضايا أمن الدولة على حساب أمن الفرد، أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم.[3]

فمعظم التهديدات الجديدة في العقود الأخيرة أصبحت تمس أمن الإنسان في حياته اليومية أكثر مما تمس الدول والسياسة الدولية، فمن بين ذه الموضوعات حاليا مشاكل انتشار الفقر، نقص الغذاء، تلوث المياه، التلوث البيئي والاحتباس الحراري، تدني الخدمات الصحية، انتشار الأمراض والأوبئة، تدني مستوى التعليم، انتشار المخدرات، التصحر، التطرف والإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة البشر والأسلحة، الإبادة الجماعية، العنف الأسري، ندرة الموارد، الركود الاقتصادي ،الاضطهاد السياسي وغير ا ،و هذه التهديدات تمس أمن الإنسان مباشرة، وتهدد في نفس الوقت استقرار وتماسك التنظيم الدولي، كما يجب التأكيد في ذا الإطار على ترابط مكونات الأمن الإنساني، فتحقيق الأمن في الجانب الاجتماعي مرتبط بتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي وغير ا من الجوانب الأخرى والعكس صحيح،[4] فيتوقف تحقيق كل منها عن الآخر، وقد لعب التقريرين الانسانيين

---

[1] سيد أحمد قوجيلي ،**تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2012، ص 19.

[2] Ken Booth , **Theory of World Security** , Cambridge University Press , 2007 , P 110 .

[3] سليم قسوم مرجع سابق، ص 152.

[4] سكوت بورتشيل وآخرون ،**نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، ط 1، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 2014، ص ص 257- 266.

الصادرين عن الأمم المتحدة الصادرين سنتي 1994 و 1999 دو را كبيرا في انتشار أفكار الأمن الإنساني عالميا .

ان مختلف التهديدات ضد أمن الشع وب والأمم في عالم اليوم، ليس مصدرا القوات العسكرية للدول، وإنما ي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والإر اب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن نا يركز أصحاب المقاربة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، وبالاعتماد عليهما يمكن إيجاد حلول لمشكلة الفوضي الدولية وغياب الأمن والاستقرار، وبالتالي وإمكانية تحقيق فكرة التنظيم الدولي .

لقد انتشرت في العديد من الدول الإفريقية والآسيوية وحتى أوربا الشرقية العديد من الظوا ر الخطيرة، كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، من أبرزها الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والأهلي والديني والسياسي داخل الدولة، وعمليات التصفية العرقية ومشاكل سوء التغذية وانتشار الأمراض المعدية، والارهاب وتجارة المخدرات والأسلحة وتخريب المجال الحيوي البيئي وغيرها، و هنا تعجز الدول عُلى وضع حلول لهذه المشاكل الأمنية منفردة، فهي تتجاوز قدراتها بعد أن أصبحت تتخطي الحدود السيادية التقليدية لها، أو كما يصفها **دانيال بيل**Daniel Bell بأن التهديدات بعد الحرب الباردة أصبحت مشكلات أكبر من الدولة ،و هو ما يؤكد من جهة ثانية ترابط أمن الشعوب في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. ومنه لم تعد الحرب ي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، كندرة الموارد والسلع الضرورية، والاجتماعية كالفقر والبطالة والصراع، والصحية كالأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية والبيئية كتلوث المياه والهواء ونقص الغطاء النباتي وغيرها.

2- مسألة التنظيم الدولي والتكامل الدولي :

يتأسس التنظيم الدولي وفق ذا الاتجاه على التقارب والانسجام المتزايد للمصالح بين الدول، فهناك دائما مصالح مشتركة في السلام والأمن،[21] فالتعاون و القاعدة الأساسية في العلاقات بين الدول والذي يتطور الى تكامل واعتماد متبادل، ويقوم التكامل على وجود منظمة فوق قومية تجمع فيها السلطات، حيث تتلاشى في ذه العملية سلطة كل دولة عضو فالمؤسسة القومية العليا تمثل كيان جديد يستوعب صلاحيات وسلطات الدول الأعضاء، حيث يحاول المذهب الوظيفي إنشاء نظام عالمي جديد يكون فيه مركز الدولة ثانوي، والتطلع الى إيجاد كيانات جديدة نتيجة عمليات الدمج والتكامل الدولي على أساس إقليمي على المدى القريب، وربما دولة عالمية
(حكومة عالمية) على المدى البعيد،[3] ويعرف أمتاي اتزيوني التكامل الدولي بأنه: "قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية."[4] وتركز عملية التكامل الدولي على نموذج التكامل الوظيفي كأحد المظا ر الرئيسية لهذه العملية، و و يقوم على عملية التقدم التدريجي وليس الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات، فهو يركز على قطاعات محددة خاصة القطاع الاقتصادي .

ويعد ديفيد ميتراني David Mitrany أحد أ م من نظروا للتكامل الدولي ،حيث ركز على ضرورة فصل عمل الفنيين والمختصين في مختلف المجالات التقنية عن السياسيين والعمل السياسي،[5] فتحقيق عملية التكامل يصبح غير ممكن في ظل تدخل السياسيين وتصبح الحاجة للتكامل أكثر عند تزايد المشكلات الوطنية المتعلقة بم وضوعات فنية مختلفة، و و ما يعبر عنه بمبدأ الانتشار الذي ينتج عنه تطور التعاون والتكامل من

---

[1] , P 54.

[2] Thomas Schoenbaum, **International Relations – The Path Not Taken -Using International Law to Promote World Peace and Security**, First p, New York : Cambridge University Press,

[3] كريس براون، مرجع سابق، ص 153.

[4] Reginald Harrison, **Europe in Question Theories of Regional International Integration**, 2 ed , London : George Allen et Unwin Ltd Ruskin House, 1975, p 10.

[5] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 162، 163.

حقل واحد الى حقول أخرى.[1] في حين حدد أرنست اس Ernst Haas التكامل كميل نحو الإنشاء الطوعي للوحدات السياسية الكبيرة، مع الوعي بضرورة تجنب استخدام القوة في العلاقة بين ذه الوحدات المشاركة في الوحدة، أما جوزيف ناي Joseph Nye فيعتبر بأن المنظمات السياسية الجهوية (الإقليمية) تقدم مساهمات محتشمة في خلق جزر من السلم في النظام الدولي.[2]

أما كارل دوتش Karl Deutsch فيربط عملية التكامل بالشعور الجماعي، الذي ينعكس على المؤسسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، فيتحقق نتيجة ذلك مستوى من التطور في المجتمع يمكن الأفراد من حل خلافاتهم بطرق سلمية بدلا من العنف ، ويعزز ذلك بعملية الاتصال فهي العنصر الأساسي الذي يربط بين الفواعل الاجتماعية)المنظمات الاجتماعية(داخل المجتمع،[3] و هي أيضا العنصر الأساسي في التكامل بين المجتمعات السياسية، فالعلاقات بين الدول والشعوب شبيهة بالعلاقات بين الأفراد، و هذه الدول والشعوب تتكامل وتتحد نتيجة الاتصالات والنقل .

وضرورة اعتماد سياسات الإعفاء المتبادل والمباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة و هو ما يحقق أمن المجتمعات، ويقسمه الى قسمين الأول و نموذج الحكومة الواحدة ، مثلما و الحال بالنسبة للولايات المكونة للدولة الأمريكية فقد أصبحت دولة واحدة لها حكومة موحدة وأمنها موحد، والثاني و النموذج التعددي حيث يكون ناك ارتباط بين أمن الدول مع احتفاظ كل دولة بحكومتها المنفصلة مثل العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا وكذا العلاقة التي نشأت بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمة الثانية.

أفكار الوظيفيين الجدد / دور عناصر مثل الربط الوظيفي للمهمات، زيادة جماعات الضغط، المشاركة الخارجية من أطراف ليسوا في عملية التكامل، التنشئة السياسية لخدمة التكامل .

---

[1] جهاد عودة ،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 102.

[2] عامر مصباح ،**نظريات تحليل التكامل الدولي**، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2008، ص 12.

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 103.

أ هداف التكامل:

- تعتبر الأهداف الاقتصادية أ م دوافع التكامل للدول خاصة بالنسبة للدول الصغيرة غير القادرة على المنافسة.
- الأهداف السياسية ي ثاني دوافع التكامل رغم ان البعض يرى في التكامل انتقاص من سيادة الدول.
- الرغبة في حل النزاعات وإنهاء الصراعات القائمة بين دول الجوار ، فالقطاعات الحيوية القائمة في إطار التكامل بإمكانها أيضا احتواء النزاعات التي تنشب بين الأطراف وتفادي تكرار ا مستقبلا .
- تجربة الاتحاد الأوربي أنهت الصراع التاريخي الفرنسي الألماني. [1]
- خلق ثقافة اجتماعية تقوي التكامل وتعزز التقارب بين الشعوب.

شروط التكامل الدولي:

لنجاح تجارب وعمليات التكامل الدولي يجب توفر الشروط التالية:[2]

- **التماثل الاجتماعي**:

حيث يتحتم على الدول ان تعمل على خلق أنساق اجتماعية متشابهة بأكبر قدر ممكن فتتحقق عملية التكامل الدولي من خلال البناء الاجتماعي.

- **تبادل المنافع**:

توقع تنامي المنافع بناء على دراسات علمية وواقعية، وتحقيق مصالح مشتركة تعزز التقارب ، ويكون ذلك بقدرة الدول على التنبؤ بحجم الفوائد التي يمكن جنيها والعراقيل التي يمكن مواجهتها على المستويين الداخلي والخارجي.

---

[1] جهاد عودة ،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص ص 99، 100.
[2] نفس المرجع، ص ص 100، 101.

- **تقاسم القيمة لدى النخب:**

من شروط التكامل وجود تقاسم للقيمة المشاركة فيها بين النخب التي تصنع سياسة الدول خاصة في القطاع الاقتصادي (انتهاج نفس النهج الاقتصادي كالرأسمالية)

- **العوامل التاريخية:**

تلعب دورا محوريا في تحديد مدى إمكانية نجاح عملية التكامل فالتقارب التاريخي على المستوى الاجتماعي والثقافي والإثني يجعل من عملية التكامل أكثر قوة وتماسك.

- **التجارب التكاملية السابقة:**

ان وجود تجارب ناجحة يعزز ويشجع على دخول الدول في تجارب تكاملية جديدة خاصة بالنظر الى الفوائد الكبيرة التي حققتها الدول في إطار التكامل ومستوى الازد ار والتنمية الذي وصلت إليه، فهي لا تعد شرطا أساسيا غير أنها تشكل عاملا مشجعا جدا على خوض تجارب التكامل في الحاضر والمستقبل.

- **دور البيئة الدولية:**

تلعب المؤثرات الخارجية أيضا دورا مهما في دفع الدول نحو التكامل من أجل كسب مكانة دولية في ظل تنامي واشتداد المنافسة الاقتصادية في اقتصاد السوق الحرة، فالتكامل يصبح مخرجا للكتل الإقليمية لمجابهة الأخطار السياسية والاقتصادية والأمنية، فهي غير قادرة منفردة على مواجهتها بإمكانياتها المحدودة .

المحاضرة الخامسة:

نشأة وتطور التنظيم الدولي المعاصر

تختلف وجهات النظر بخصوص الفترة التي ظهر فيها التنظيم الدولي في التاريخ، حيث يرجعها البعض إلى الحضارات القديمة التي ظهرت قبل الميلاد بآلاف السنين كالحضارة الصينية والمصرية والإغريقية والرومانية، وذلك بناء على وجود مستوى محدود من الاتصال بين ذه الحضارات ومعاهدات سلام بعد الحروب التي كانت تنشب بينها وبين الكيانات الأخرى ،كما عرفت مراحل من التاريخ محاولات مهمة في إطار محاولات توحيد العالم وإقامة نظام ذو طابع عالمي ،حيث حاول الرواقيين طرح فكرة الوحدة العالمية التي تستند إلى الفلسفة القائمة على وحدة الكوكب ووحدة الجنس البشري، فهي لا تعترف بفوارق الأديان والأوطان والألوان، فالجنس البشري له أصل واحد، وتطورت

ذه الأفكار مع فلاسفة الرومان من خلال فكرة القانون الطبيعي ومبادئ العدالة العامة التي تسمو على ق وانين الدولة الوضعية، خاصة إسهامات شيشرون وسينيكا،[1] كما عرفت المدن الإغريقية العديد من المعاهدات فيما بينها وعرفت نوعا من التمثيل القنصلي ونوعا من التحكيم لتسوية المنازعات فيما بينها و و شبيه بالتسوية القضائية.[2]

[1] نجاح محسن ،**الحكومة العالمية عند برتراند رسل**، ط1، دار الفتح الإعلامي العربي ،2003، ص ص 13- 23.

[2] مدلل حفناوي، "الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين"، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2012/2011، ص 19.

أما في الحضارة الإسلامية فقد جاء الإسلام بعقيدة التوحيد والمساواة بين البشر، وكان الأمن والسلام مطلب أساسي وجو ري في التعاملات بين الدولة الإسلامية وغيرها من الشعوب، فقد وضع الإسلام قواعد لتطوير المجتمع الدولي وإحلال النظام، حيث كان يدعو جميع الشعوب إلى الوحدة الإنسانية والتعاون المستمدة من وحدة الأديان ووحدة القيم الأساسية ومصدرها المشترك،[1] فقد كونت الحضارة الاسلامية رافدا عميق الأصالة وبالغ الخصوصية في تراث الإنسانية، حيث قام العلامة "أبو نصر محمد الفرابي" ببسط نظريته حول الحكومة العالمية من خلال كتابه "آراء أ ل المدينة الفاضلة،"[2] فجو ر الإسلام يقوم على أساس تحرير الإنسانية من استغلال بعضها البعض وتحرير ا من الاضطهاد والعبودية، وتأ يلها وإيصالها إلى الحياة في سلام وعدالة ومساواة وحرية.

وشهدت العصور الوسطى نماذج من التنظيم السياسي الإنساني على مستويات مختلفة ،حيث عرفت خمسة مستويات أساسية: القرية، الحي، الإقليم ،المملكة، الإمبراطورية، و ي مستويات موافقة للتقسيم الديني للكنيسة انطلاقا من الكنيسة الصغيرة في القرية إلى كنيسة السلطة البابوية في الإمبراطورية،[43] حيث عرفت ذه المرحلة سيطرة الكنيسة على الدولية وتدخل الدين في السياسة، أما أ م الإمبراطوريات التي عرفتها ذه المرحلة ي الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية والاسبانية، والإمبراطورية العثمانية، فرغم انتشار ظاهرة الحروب في هذه الإمبراطوريات غير أنها كانت تعقد معاهدات السلام، و هذا ما كان يعبر عن وجود مستوى من التنظيم الدولي المحدود.

01- مرحلة النشأة - ما قبل الحرب العالمية الأولى:

يعتبر البعض معاهدة وستفاليا 1648 تاريخ مهم لظهور التنظيم الدولي، فقد أنهت هذه المعاهدة فكرة الامبراطوريات التقليدية، وأحلت محلها شكل حديث لتنظيم

---

[1] مدلل حفناوي، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

[2] أحمد براهيم، "الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا- وهران ،2010/2009، ص 74.

[3] ، ص 104.

[4] كارل دويتش ،**تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، ط 1، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب ،

المجتمعات السياسية في صورة الدولة، أي إحلال الدولة – الأمة ككيان جديد بدل الكيانات الإقطاعية،[1] كما قامت ذه المعا دة بإقرار وتنظيم الشؤون الدولية من خلال العديد من الإجراءات أهمها:

- تبادل البعثات الدبلوماسية بين الدول ذات السيادة.
- إنشاء سفارات دائمة بين الدول الأوربية.[2]
- أكدت هذه المعاهدة على ضرورة اجتماع الدول على الدوام لحل الخلافات ومعالجة القضايا المشتركة.[3]

هذا ما جعل الدولة ذات السيادة حقيقة جيوسياسية ومفهوم قانوني ومفتاح لفهم العلاقات الدولية.[4] ثم ظهرت فيا بعد العديد من المنظمات التي يدور حولها جدل واختلاف في كونها منظمات دولية بالشكل المعروف حاليا، أم أنها عبارة عن جمعيات واتحادات لا ترقى إلى تصنيفها كمنظمات دولية، خاصة وأن معظمها كانت تأخذ الطابع الإقليمي الأوروبي وليس العالمي)للوقوف أمام القوة المتنامية للدولة العثمانية(، ويمكن إرجاع نشأة المنظمات الى فكرة المؤتمر الدولي الذي يعالج المشاكل المشتركة للدول، فهي في النهاية إمتداد لهذه المؤتمرات بعد إضافة عنصر الدوام لها، من خلال تطورات حدثت على مستوى أمانات ذه المؤتمرات.[5]

---

[1] أنور محمد فرج ،**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، ط 1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2007، ص ص 34، 35.

[2] Barry Buzan, George Lawson, **The Global Transformation History Modernity and the Making of International Relations**, First P, Cambridge University Press, 2015, p173.

[3] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 31.

[4] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 42.

[5] جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 18.

شكل القرن التاسع عشر نموذج للحرب الصناعية بين الدول، حيث كانت حروب نابليون بونبارت أساس تشكل ذا النموذج في ظل نضوج عنصري الدولة والصناعة،[1] ويعتبر مؤتمر فيينا سنة 1815 الذي كان يهدف إلى تحقيق سلام أوروبي بعد زيمة نابليون نقطة الانطلاقة لجهود التنظيم الدولي المعاصر، حيث اسست لما يعرف بالتحالف المقدس في أوروبا،[32] والذي ألقى ظلاله على بقية العالم، إضافة الى ظهور مجموعة من المؤتمرات واللجان الدولية مثل:[4]

- الاتحاد العالمي لجمعيات الشباب المسيحيين 1855.
- اللجان الدولية الخاصة بالأنهار الدولية – لجنة الرون 1814 ولجنة الدانوب 1856.
- اتحاد البريد العالمي 4187.
- معهد القانون الدولي 1873.
- الاتحاد البرلماني الأوروبي 1888.
- المكتب المركزي للنقل البري 1890.
- اللجنة الدولية للزراعة 1891.
- مكتب السلام الدولي 1892.
- الجمعية الدولية لقانون العمل .
- محكمة التحكيم الدولية الدائمة 1899 .

---

[1] روبرت سميث ،**جدوى القوة – فن الحرب في العالم المعاصر**، ترجمة: مازن جندلي، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2008، ص 51.

[2] ، ص 72.

[3] إيمانويل وولرستين ،**تحليل النظم الدولية**، ترجمة: أكرم علي حمدان، ط 1، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ،

[4] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص ص21، 22.

طرحت في الفترة بين 1815 و 1914 فكرة إقامة التحالف المقدس في أوروبا حتى يكون على شكل حكومة عالمية تدير ا الدول العظمى مجتمعة، غير أن بريطانيا عارضت ذا المشروع الذي كان سيحقق الحلم الدولي في إنشاء منظمة عالمية تجسد التنظيم الدولي.[1] غير أن القرن التاسع عشر يكتسي أهمية بالغة في تاريخ العلاقات الدولية عموما وفي مسالة نشأة التنظيم الدولي على وجه الخصوص، وذلك من خلال تجاوز العديد من الحواجز والعراقيل في وجه تطور التنظيم الدولي خاصة بواسطة الوسائل الاقتصادية، حيث يعتبره بول بيروش Paul Bairoch عهد انتشار التصنيع وتبني مبدأ التبادل الحر في غالبية الدول الأوروبية، وذلك من خلال الثورة في مجال النقل والهجرة والاتصالات والتجارة الخارجية)ارتفعت بـ 25 ضعف.([2] كما يعتبر مؤتمر لا اي 1907 المتعلق بتقنين قواعد القانون الدولي وإرساء مبدأ الدبلوماسية الجماعية في وقت السلم، وصياغة وتقنين إج راءات حل المنازعات الدولية سلميا، محطة مهمة جدا في ذه المرحلة شكلت قاعدة للتنظيم الدولي الذي ظهر فيما بعد بشكل أكثر قوة.

معظم هذه المعاهدات والمؤتمرات والاتحادات الدولية التي ظهرت خلال ذه الفترة لم ترق إلى مستوى المنظمة الدولية لأنها لم تتسم بالديمومة والاستقرار والإلزامية في قراراتها ،بل كانت عبارة عن نشاطات تعاون دولي تتسم بمجموعة من المميزات أهمها:

- يغلب عليها الطابع التقني وليس الشمولي، فهي تتركز في مجالات ثقافية واقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية وليست سياسية وأمنية.
- تنتشر على مستوى إقليمي (أوروبي) وليس عالمي.
- لا تتناقض مع مبدأ سيادة الدول فهي لا تقوم على نظام الإجماع.

---

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص 145.

[2] غيوم ديغان ،**عالم أوحد – تطور التعاون الدولي**، ترجمة: نصيرة مروة، ط 1، بيروت: مركز البحوث والدراساتلمؤسسة الفكر العربي ،2016، ص 23، 24.

و هذا ما يعبر على عدم نضج المجتمع الدولي ووصوله إلى مستوى التنظيم الدولي المحكم ،فلم تكن الدول آنذاك قد وصلت الى مرحلة النضج السياسي، الذي يمكنها من التنازل عن جزء من سيادتها لفائدة المصلحة المشتركة للجماعة الدولية، وتكون قادرة من جهة ثانية عن تحمل الالتزامات التي يطرحها الكيان الدولي، ذا ما يبرر في ذه الفترة عن غياب منظمة دولية عالمية ذات طابع سياسي تتسم بالشمولية في وظائفها. غير ان ذه النشاطات الدولية قدمت النموذج الأولي للنظام الدولي المعاصر، فقد رسمت السمات الأساسية لهذا النظام من خلال طرح عناصر مهمة كالمساواة القانونية وعدم التدخل.[1]

02- مرحلة ما بين الحربين العالميتين:

كانت اتفاقية فرساي سنة 9191 بداية فعلية للتنظيم الدولي المعاصر، والتي كانت ثمرة لجهود مجموعة من الجمعيات بين 5191/4191)جمعية اتحاد الرقابة الديمقراطية/بريطانيا، جمعية مكافحة الحرب/ ولندا، جمعية دعم السلام / الو.م.أ(، إضافة إلى أفكار الرئيس الأمريكي ولسون عام 1916)المبادئ 14 للسلام(، حيث طرحت لأول مرة أفكارا جو رية تأسس للتنظيم العالمي ،خاصة من خلال مبدأ الاستقلال الذاتي وسلامة الأراضي للدول الصغرى والكبرى على حد سواء،[2] والتي كان لها أثرا بالغا في تغيير دستور السياسة العالمية، فقد أراد من خلال عالميته اللبرالية تجاوز سياسة توازن القوى والفوضوية الدولية نحو الأمن الجماعي والسلام.[3] فقد أسست مجتمعة إلى تأسيس منظمة عصبة الأمم عام 1919، والتي شكلت قفزة كبرى في مجال التنظيم الدولي باعتبار ا أول منظمة سياسية عالمية .

غير أن عصبة الأمم أخفقت في تحقيق أهدافها نتيجة مجموعة من العوامل والإرهاصات أهمها:[4]

---

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 45.

[2] محمد طه بدوي وآخرون، النظم **السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**، ط 1، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ،2013، ص 345.

[3] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 55.

[4] إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية ـ النظرية والواقع** ،مرجع سابق، ص ص 114 – 115.

- افتقاد العصبة لجهاز عسكري لردع الدول المعتدية وتنفيذ القرارات بالقوة.
- عدم انضمام جميع الدول الكبرى)الو.م.أ(
- فشلها في وقف اعتداءات الدول كبرى على الصغرى.
- اعتماد نظام التصويت بالإجماع في اتخاذ القرارات.
- غياب الإرادة لدى الدول في مساعدة العصبة على النجاح في مهامها.

03- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

تم إحياء فكرة إنشاء منظمة دولية ذات طابع عالمي تتكفل بحفظ السلام والأمن الدوليين أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الفضل في ذلك للرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت من خلال دعوته سنة 1941 إلى ضرورة إقامة تنظيم دولي جديد أكثر تماسكا،[1] يخول بمهمة منع الحروب وحل النزاعات سلميا، وتوجت جهوده بعقد عدة مؤتمرات خلال الحرب العالمية الثانية ،توجت بإعلان ميثاق الأمم المتحدة المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1945، و ي مرحلة جديدة تعبر عن عصر النظام العالمي الذي يمثل نموذجا للوضوح والاستقرار القانونيين.[2]

ومنه فقد قام تنظيم دولي جديد أكثر صلابة من السابق. ونجحت ذه المنظمة الجديدة في تقوية دور مجلس الأمن كجهاز تنفيذي له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول، وقد نجح في العديد من المهام على غرار عمليات حفظ السلام والإشراف على وقف إطلاق النار في العديد من الصراعات مثل: كوريا الجنوبية، والكونغو، وقبرص، وجنوب لبنان، ويوغسلافيا، و انجولا وغير ا .

---

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص 149.

[2] أنطوني كينج ،**الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: هالة فؤاد محمد يحي، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامةللكتاب ،2005، ص 146.

غير أن منظمة الأمم المتحدة فشلت في العديد من المهام التي أثرت سلبا على التنظيم الدولي في ذه الفترة على غرار تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء)حق النقض(، والفشل في نزع الأسلحة التقليدية ومنع امتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل، والفشل في منع الحروب والصراعات الدولية مثل الحرب الباردة، والفشل في تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس خاصة ضد إسرائيل ، إضافة إلى عدم التدخل في العديد من عمليات الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان (ميانمار، اثيوبيا ،اريتيريا ، سوريا ، غزة).

04- مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة:

ظهور ملامح النظام الدولي الجديد في نهاية القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية السباق نحو التسلح، وكانت بذلك مرحلة فاصلة في تطور النظام الدولي، وارتبط ذلك بعدد كبير من التداعيات والنتائج التي مست التوازن بين القوى الكبرى،[1] وتغير نمط الصراعات في العالم من صراعات دولية إلى صراعات اجتماعية)على غرار يوغسلافيا(فظهر التنظيم الدولي أكثر تماسكا من مرحلة الحرب الباردة، غير أن السياسة الامبريالية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 زعزعت تماسك ذا التنظيم من جديد،[2] لقد لخصت مفهوم النظام الدولي والأمن والاستقرار في إستراتيجية كيفية تحقيق أ دافها المرتبطة بأمنها القومي ومصالحها وازد ار ا.[3] حيث انفردت بمصير العالم وبسطت يمنتها على القارة الأوروبية من خلال حلف الناتو، ثم تمددت من خلاله الى مشارف الحدود الروسية في محاولة لضم أوكرانيا وجورجيا ودول البلقان بعد ضم معظم دول أوروبا الشرقية للحلف، كما عززت تواجد ا وسيطرتها على منطقة الخليج من خلال اجتياح العراق، وبسط

---

[1] سهرة قاسم محمد حسين ،**الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط) 2001-2009(**، ط 1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد ،2013، ص 42.

[2] Robert Patman, **Globalization and Conflict – National Security in a New Strategic Era,** First p, New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2006, P 114,115.

[3] مايكل جاي مازار وآخرون ،**خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، كاليفورنيا: نشر مؤسسة راند)RAND(، 2017، ص 05.

سيطرتها على المناطق الغنية بالنفط،[1] وكل ذلك خارج إطار الشرعية الدولية، فقد حملت سياستها الخارجية نمط جديد من السيطرة السياسية بوسائل عسكرية واقتصادية على مناطق واسعة من العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط بداعي محاربة الإر اب، و ي سياسة شبيهة بالسياسة الاستعمارية التقليدية بوسائل جديدة، متجاوزة بذلك الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في كثير من الأحيان، في وقت زادت فيه نفقاتها العسكرية بشكل كبير وانتشرت فيه جيوشها في كل منطقة من العالم بشكل يتنافى كليا مع مسألة التنظيم الدولي التي تم تأسيسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

[1] رفيق عبد السلام ،**الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، ط 4، بيروت: مركز صناعة الفكرللدراسات والأبحاث ،2015 ص 36.

المحاضرة السادسة

النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة

ظهر مصطلح النظام الدولي الجديد كمفهوم جديد يعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها المميزة، والتي عبر عنها البعض بحقبة نهاية التاريخ، في حين اعتبر ا الأغلبية بأنها مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين الدول، وستنتهي بعد مدة زمنية ليحل محلها نظام دولي آخر ومرحلة لاحقة من مراحل تطور العلاقات الدولية.

01/ تعريف النظام الدولي الجديد

ظهر النظام الدولي الجديد مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي اثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وعرفت بمرحلة النظام الدولي الجديد والعولمة، ويستخدم ذا المصطلح للإشارة إلى شبكة العلاقات التعاونية والتنافسية التي تجري بين الدول وفقا لنسق محدد من القيم والمفاهيم المتأثرة بالقطب المهيمن.[1] وتعود بدايات ظهور ذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية 1991 ، من خلال الدعاية الأميركية لهذا المفهوم الجديد، فقد أعلن جورج بوش الأب آنذاك من مجلس النواب الأمريكي في 17 جانفي 1991 بداية النظام الدولي الجديد، و ي مرحلة جديدة تعبر عن التحول من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على العالم، فالسمة الأساسية للنظام الدولي الجديد ي يمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء.[2] يرتكز النظام الدولي الجديد على ثلاث دعائم رئيسية ي: القوة العسكرية الأمريكية والشرعية الدولية وتعبئة

[1] ريبوار عبد الرحيم عبد الله البابكيه يي، "النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط)القضية الكردية في العراق كحالة للدراسة(، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة – الأردن ،

[2] حسين خلف موسى، النظام العالمي الجديد- خصائصه وسماته، متوفر على الرابط https://democraticac.de/?p=16348 تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/07.

الرأسمال في الجانب الاقتصادي، والاعتماد على وسيلتين أساسيتين هما: المديونية وسياسة صندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي والاقتصاد الحر، أما في جانبه الإيديولوجي فيرتكز على الديمقراطية وحقوق الانسان والأقليات.[1]

02/ عوامل ظهور النظام الدولي الجديد

هناك العديد من العوامل التي مهدت لظهور النظام الدولي الجديد وأبرز ا:

- انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة، وساهمت الإصلاحات التي أعلنها غورباتشوف من خلال سياسات الإصلاح العميق والانفتاح عن تحول واضح في النظام الدولي .
- هزيمة الإيديولوجية الشيوعية جراء سياسات الاحتواء الأمريكية والتي أعلنت من خلال قمة مالطا سنة 1989.
- سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا.
- تشكيل ائتلاف دولي لطرد القوات العراقية من الكويت وفق القرار رقم 678 الصادر عن مجلس الأمن.[2] و ي أول مهمة للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الجديد والتي أطلقت عليها تسمية تحرير الكويت.
- دور الثورة التكنولوجية التي شكلت ثورة صناعية جديدة، فقد عرفت وسائل الاتصال ونقل المعلومات نقلة نوعية مهدت لظهور العولمة.
- تراجع دور الدولة القومية وتآكل سيادتها لصالح فواعل جديدة ومتنوعة، على غرار منظمات ولجان حقوق الإنسان، المنظمات الدولية والجماعات المختلفة.
- ظهور صراعات بشكل جديد تختلف عن الصراعات التقليدية، حيث أصبح الصراع

---

[1] ريبوار عبد الرحيم عبد الله البابكيه يي، مرجع سابق، ص 47.

[2] برتران بادي ،**لم نعد وحدنا في العالم – النظام الدولي من منظور مغاير**، ترجمة: جان ماجد جبور، ط 1، مؤسسةالفكرالعربي ،2016، ص 133.

الاجتماعي والعرقي والاثني والقومي والصراعات على الموارد أ م أشكال الصراعات الدولية الجديدة.

03/ الأمركة والحرب العالمية على الإرهاب الدولي:

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب. وفي ذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي[1]. كما فرضت الولايات المتحدة سيطرتها على العالم على المستوى العسكري، استنادا إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة ،وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط، مما ساعد ا على التدخل في العالم دون الالتزام بالشرعية الدولية، فقوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية، كلها عوامل

ساعدتها على فرض سلطتها الكاملة على المنظمات الدولية والقرارات الأممية، والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية، فقد تركزت القوة بشكل كامل في قوة واحدة ودولة قائدة كما وصفها بول كندي Paul Kennedy في كتابه "صعود القوى العظمى وسقوطها "The Rise and Fall of the Great Powers –فارق القوة بين الولايات المتحدة والعالم-حيث لم يحدث قط مثل ذا التفاوت في القوة خلال الخمسة قرون الأخيرة.[2] بعد أحداث 11 سبتمبر تحولت الإستراتيجية الأمريكية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإر اب وتبني سياسة الضربات الوقائية، وفي الوقت نفسه احتفظت لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول المارقة التي تنظر اليها على أنها

---

[1] حسين خلف موسى، مرجع سابق .

[2] يورغ سورنسن ،**إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**، ترجمة: أسامة الغزولي، ط 1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،2020 ص 125.

ترعى الإر اب وتهدد السلم العالمي بسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية أما على صعيد الأسلحة الإستراتيجية، فكان التوجه الأمريكي والدولي نحو ضرورة ضبط مثل ذه الأسلحة .

04/ القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد:

رغم السيطرة الأمريكية على العالم منذ نهاية الحرب الباردة، غير أن السنوات الأخيرة شهدت ظهور قوى منافسة لها خاصة في المجال الاقتصادي، فالخريطة السياسية لآسيا تبرز صعود قوى متقدمة صناعيا وتكنولوجيا، حيث تعرف اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة مستويات اقتصادية كبيرة ومستوى معيشي يعادل المستويات الأوروبية، كما تشكل بعض الدول حجم القارة كقوة صاعدة ومنافسة للولايات المتحدة الأمريكية و ي الصين والهند وروسيا،[1] خاصة وأن ذه الدول تدخل في تكتلات اقتصادية كبيرة، على غرار رابطة دول جنوب شرق آسيان)الآسيان(ومجموعة البريكس وغير ا ،وتعتبر الصين أبرز ذه القوى فنمو ا الاقتصادي الثابت والسريع أصبح ينبئ بعصر جديد في الأفق ،حيث نجحت الصين في عمليات **الإصلاح الاقتصادية الكبرى** وذلك من خلال **التخطيط التوجيهي Guidance Planning**.[2] وأصبحت الصين منافس قوي اقتصاديا للولايات المتحدة، فمؤشرات نمو ا الاقتصادي ثابتة رغم تعدد الأزمات الاقتصادية العالمية) 8002(. كما عادت روسيا إلى واجهة النظام الدولي بقوة في السنوات الأخيرة، واستطاعت إيقاف الزحف الأمريكي في مناطق إستراتيجية كوسط آسيا وشرق أوروبا ومنطقة الش رق الأوسط، ومن جهة أخرى تسعى روسيا دائما لتفكيك التحالف الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية)خاصة في إطار حلف الناتو(، وذلك بغرض تقليص الدور العسكري الأمريكي في المناطق

---

[1] هنري كيسنجر ،**النظام العالمي – أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة: أشرف راضي، ط 1، القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع ،2015، ص ص 151، 152.

[2] وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، **"الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ... سياسات ومؤشرات"**، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 33، سنة 2012، ص 185.

التي تعتبر ا روسيا مجالاً حيوياً)كشرق أوروبا(، وتعتمد في ذلك على دور ا في إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

08/ مستقبل النظام الدولي الجديد

يطرح الكثير من المهتمين والباحثين في الشأن الدولي تساؤلات عديدة حول مستقبل النظام الدولي الجديد، خاصة مسألة بقاء ذا النظام أحادي القطبية ام ،ان التطورات الدولية سوف تقود الى تشكيل نظام توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي والصين وحتى دول أخرى صاعدة، بما قد يعيد الى الاذ ان نظام تعدد الاقطاب الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية، لهذا يطرح الباحثون أربع تصورات بخصوص مستقبل ذا النظام و ي كالتالي:[1]

* **التصور الأول** : الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في بسط سيطرتها على العالم في إطار القطب الواحد مما يطرح نوع من الازدواجية في المعايير حسب ما يخدم المصالح الأمريكية.

* **التصور الثاني** : ثمة تكتل غربي مكون من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي و اليابان و الذي سيشكل القوى الضاربة تكنولوجيا و اقتصاديا في نطاق النظام الدولي الجديد.

* **التصور الثالث** : استمرار القطبية الثنائية بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاستراتيجي و العسكري . أما على المستوى الاقتصادي و المالي فإن العالم سيشهد نوعا من تعددية الأقطاب الذي ستحتل فيه اليابان و ألمانيا موقعا متقدما.

[1] يوسف رزين، النظام الدولي النشأة والتطور ، متوفر على الرابط
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=410015 تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/06.

* **التصور الرابع** : سيمر العالم بحالة سيولة و فوضى لفترة معينة و ذلك انه ليس بوسع الباحث المدقق القول بأن النظام السابق قد ولى الى غير رجعة و ان نظاما دوليا جديدا حل محله بشكل كامل .

وفي مقال للكاتب "دانيال دريزنر" تحت عنوان "ما بعد النظام العالمي الجديد "أو "جديد النظام العالمي الجديد The New World Order "والذي نشرته مجلة Foreign affairs سنة 002 ، حيث يوضح أن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنامي، وقد أصبحت محددات لا يمكن لأمريكا تجا لها أو غض الطرف عنها ،وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاق مصالحها مع مصالح ذه القوى المتنامية، لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، غير أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تأسيس جديد لنظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء ذه القوى الصاعدة، وخاصة العملاقين الصيني والهندي.[1]

[1] حسين خلف موسى، مرجع سابق.

المحاضرة السابعة:

ملامح النظام الدولي في عصر العولمة

تأخذنا العولمة إلى ما بعد السياسات بين الدول، فالعولمة تعبر بشكل ما عن توسع ظاهرة الاعتماد المتبادل والمتزايد بوتيرة فائقة، وما صاحبها من ترابط ما بين الأفراد والاقتصاديات والدول.[1] ومنه فقد أصبح واقع السياسة الدولية يتجاوز فكرة السيادة كمفهوم مهيمن والدولة كفاعل أحادي في النظام الدولي، وقد صاحب ذا التغير الأساسي مجموعة من التغيرات التابعة والمؤثرة في النهاية بدرجات متفاوتة في شكل التفاعلات الدولية وبناء التنظيم الدولي.

1- تحول مفهوم القوة:

مفهوم القوة عنصر جو ري في السياسة الدولية وتحديد نمط العلاقات الدولية، و ي الأسلوب الأساسي للتعامل بين الدول،[2] حيث يرى **انس مورغنثاو** في ذا الإطار أن السياسة الدولية ي صراع من أجل القوة، وقد عرف ذا العنصر المحرك للتفاعلات الدولية ثباتا في مفهومه خلال القرون الماضية حيث ارتبط بشكل حصري بمفهوم قائم على العامل العسكري على وجه التحديد و و مل يطلق عليه **القوة الصلبة**، حيث كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، كف انت تحقق نتائج كبيرة للدولة في زيادة المصالح وتحقيق الأمن والتفوق والهيمنة غير أن القوة بمفهومها التقليدي أصبحت غير قادرة على تحقيق تلك الأ داف في عصر العولمة، فقد أصبح مفهوم القوة يتمحور حول العامل الاقتصادي وأصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية المقياس الفعلي لقوة الدولة فهناك قوى عسكرية ونووية غير أنها تفتقد للأمن الاقتصادي والمكانة في الاقتصاد الدولي مثل روسيا والهند، وبالمقابل دول أخرى تفتقد للقوة العسكرية والنووية

---

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 35.

[2] خالد الحراري ،**مفهوم القوة في السياسة الدولية**، ط 1، القاهرة: مطابع الأهرام لجمهورية مصر العربية ،2015، ص

غير أنها تصنف ضمن القوى الكبرى في العالم بفضل تفوقها الاقتصادي مثل ألمانيا واليابان.[1] في حين ينظر آخرون الى أبعاد أخرى للقوة ف / **روبرت دال** مثلا يربطها بفن إدارة القوة التي تجعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا قدرة الدولة التي تتضمن عناصر متعددة كالقدرة الاقتصاديةوالعسكرية والموارد الطبيعية والبشرية وغير ا. وظهر أيضا مفهوم **القوة الناعمة** وحسب **جوزيف ناي** فهي تعتمد على الجاذبية بدلا من الإرغام، فهي قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق التأثير والإبهار والجاذبية، وذلك من خلال التأثير في سلوك ا آخرين للحصول على النتائج والأ داف المرجوة دون الاضطرار للاستعمال المفرط للوسائل العسكرية.

2- الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال ونقل المعلومات:

اتسم النظام الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة بظهور الثورة الصناعية الثالثة، أو مايعرف بالثورة الهائلة في مجال وسائل الاتصال وسرعة نقل المعلومات، فقد شكلت الثروة التكنولوجية في ذا المجال تغييرا واضحا في نمط التفاعلات الدولية بين مختلف الفاعلين بما فيهم الدول،[2] فقد زاد تأثير وسائل الإعلام بشكل غير مشهود في السابق، نظرا لدقة المعلومات الموثقة بأجهزة سمعية بصرية تتميز بالدقة وسرعة التداول على نطاق عالمي، وكذا على مستوى حكومي وغير حكومي،[3] وتساهم في كشف تجاوزات الدول وانتهاكاتها للقانون الدولي وحقوق الإنسان. كما امتدت ذه الثورة التكنولوجية إلى مجالات مختلفة كتطور الأسلحة بمختلف أشكالها بما فيها أسلحة الدمار الشامل.[4] فقد أصبحت الرؤوس النووية تحمل على صواريخ بعيدة المدى يتم التحكم فيها عن بعد وظهرت الطائرات بدون طيار ، وتطورت العقول الالكترونية وأجهزة غزو الفضاء والهندسة الفضائية وغيرها من

---

[1] محمد عقيل وصفي، مرجع سابق، ص 111.

[2] آيان بريمر ،**عالم بلا قيادة – كل أمة لنفسها الرابحون والخاسرون في عالم المجموعة الصفرية**، ترجمة: فاطمة الذهبي، بيروت: دار الفرابي ،2013، ص ص 143- 146.

[3] محمد وائل القيسي، "مستقبل الأمن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو-معلوماتية والفضاء السيبراني مجلة دراسات إقليمية، العدد 44، 2020، ص ص 152-154.

[4] Barry Buzan, George Lawson, op cit, p 270.

مجالات انتشار العامل التكنولوجي،[1] فتوظيف تكنولوجيا المعلومات في القطاع العسكري خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلق ثورة في الشؤون العسكرية، مما أدى الى تغيير البيئة العملياتية للحروب وظهور فضاءات جديدة،[2] وكل ذه التغيرات لها تأثير واضح على طبيعة النظام الدولي فهيتأثر فيه وتتأثر به.

3- عولمة المشكلات والقضايا المحلية:

إن التطور الذي شهده العالم في مجال تطور وسائل الاتصال والمواصلات، أدى إلى عولمة المشكلات والقضايا المحلية التي أصبحت ذات طابع عالمي، مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والأمراض العابرة للحدود والإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وغيرها ، فأصبحت هذه القضايا سمة من سمات النظام الدولي في عصر العولمة وتحولت إلى قضايا عالمية ومشاكل من مشاكل السياسة الدولية تهدد الأمن واستقرار في النظام الدولي. فاليوم يعيش العالم أكبر مخاطر التلوث البيئي على الإنسانية، وتحولت مشاكل البيئة إلى مشاكل عالمية شديدة الخطورة، فالعالم يعاني من خراب في التوازن البيئي جراء ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ وانهيار الإنتاج الزراعي وتلوث الماء والهواء الغذاء، مما تسبب في مشاكل عالمية أخرى كالفقر وانتشار الأمراض المستعصية،[3] وكل ذلك أثر على الأمن والاستقرار في النظام الدولي .

4- تعدد الفاعلين الدوليين وتراجع مكانة الدولة:

تزايد عدد الدول بفعل عمليات تفكك الدول والاتحادات (مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي ....) فقد كان عدد الدول عند تأسيس الأمم المتحدة أقل من 50 دولة،

---

[1] Johan Eriksson, Giampiero Giacomello, **International Relations and Security in the Digital Age**, First p, New York : Routledge Taylor & francis group, 2007, P 158 -159.

[2] زينب شنوف، "الحرب السيبرانية في العصر الرقمي: حروب ما بعد كلاوزفيتش ،"المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 90.

[3] عامر طراف ،**التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2008، ص 16.

في حين اليوم العدد وصل الى 203 دولة كاملة السيادة، كما تضاعف دور الفواعل غير الدول في السنوات الأخيرة بفعل تأثير العولمة، حيث تقلصت سيادة الدولة بشكل ملحوظ ،ولم تعد تلك السيادة صلبة كما في الماضي وأ م دليل على ذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1991 على تأييد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية، كما حدث في استخدام القوة من أجل حماية حقوق الإنسان في الصومال سنة1992 . وتمخض عن تعدد الفواعل غير الدولة على توزيع في مصادر السلطة نتيجة زيادة تأثير فواعل أخرى من غير الدول، كالشركات الاقتصادية الكبرى الخارجة عن سيطرة الاقتصاديات الوطنية، فقد نمت بسرعة فائقة غيرت من شكل الاقتصاد العالمي.[1] وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، خاصة المنظمات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان وحماية البيئة، كما أصبح للمنظمات الإر ابية بدور ا دور مهم في التأثير على استقرار التنظيم الدولي، فقد تجاوز حدود ا المستوى المحلي والإقليمي مما دفع بعض القوى الكبرى في اعادة ،التفكير بموضوع الأمن.[2] وساهمت السياسات مكافحة الإر اب الأمريكية في ظهور الإر اب المضاد، كما زاد تأثير الأفراد في مجرى الأحداث الدولية وتوطيد أو توتر العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية (قضية اغتيال الصحفي السعودي خاشقجي في إسطنبول) .

5- السلاح الاستراتيجي ومبدأ توازن الرعب النووي:

ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة سياسة مشتركة أمريكية روسية تقوم على أساس ضرورة ضبط الأسلحة الإستراتيجية، وتوجت ذه السياسة باتفاقية ستارت2) Start 2(عام 1993)التي كانت امتداد لاتفاقية ستارت 1 سنة،(1991 [43] حيث نصت على ضرورة تخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية، ثم توجت بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 35.

[2] نفس المرجع، ص 36.

[3] ، ص 149.

[4] روبرت مكنمارا ،**ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة: محمد حسين يونس، ط 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ،

النووية سنة 1996.[1] وضلت الولايات المتحدة متخوفة من الأسلحة التي تمتلكها بعض الدول الصغيرة مثل أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا، فحاولت دائما إقناع روسيا بضرورة ضبط ذه الأسلحة ومراقبتها باستمرار، في وقت كانت قد ضمنت انضمام كل من الهند وباكستان الى معا دة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) سنة 1968،[2] في حين أنها غيرت سياستها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب واعتماد إستراتيجية الحرب الوقائية، مع تصعيد تصديها لدول مارقة تعتبر ا خطرا على الأمن والسلم الدوليين.[3] بموجب امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية.[4] والمقصود بها ثلاث أنواع أساسية ي الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية،[5] وحاولت من خلال مؤتمر نيويورك 2013 ضبط المخزون النووي لمختلف الدول النووية الصغيرة لمنع تسريبه الى أطراف وتنظيمات أخرى قد تشكل خطرا على مبدأ توازن الرعب النووي.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تنظر الى مجموعة من الدول على أنها قوى معادية، فهناك تحدي إستراتيجي لمواجهة محور التحالف الغير معلن بين ذه القوى العسكرية الكبرى)روسيا ،إيران، كوريا الشمالية(، خاصة في ظل إشتراكهم في سمات الأنظمة الإستبدادية التي تشكل خطرا على الأفكار اللبرالية والنظام الديمقراطي.[6]

---

[1] محمد عبد السلام ،**الإنتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية**، ط1 القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2007، ص ص 13-17.

[2] إ مجي بالون ،**الهيمنة والمساواة في السيادة نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية**، ترجمة: أحمد سعود حسن ،دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،2015، ص 157.

[3] زبيغنيو بريجنسكي ،**الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة : عمر الأيوبي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي ،2004، ص ص 54- 56.

[4] جون هارت ،**مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في العراق ومن جانب كوريا الشمالية**، في الكتاب السنوي 2018: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2018، ص 434.

[5] تزفتيان تودوروف ،**اللا نظام العالمي الجديد**، ترجمة: محمد ميلاد، ط 1، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع ،2006، ص 20.

[6] إيليوت كوهين ،**العصا الغليظة – حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية** ترجمة فواز زعرور، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي ،2018، ص 199.

6- تحول شكل الصراعات والتهديدات الأمنية:

منذ منتصف التسعينات تحول شكل الصراعات في النظام الدولي من صراعات بين الدول إلى صراعات ذات طابع اجتماعي وسياسي داخل الدول، غير أن أبعاد ذه الصراعات وانعكاساتها تتجاوز الحدود السياسية للدول لتهدد المنظومات الإقليمية والعالمية، وتتمثل ذه الصراعات الاجتماعية في عمليات الاقتتال ذات الأبعاد الطائفية والدينية والعرقية والإثنية، التي تتحول الى عمليات إبادة جماعية وتصفية عرقية خطيرة جدا، خاصة تلك التي ظهرت في كل من يوغسلافيا بين1 199 و 1998 ،[1] ورواندا سنة 1994،[2] والعراق بعد 2003 ، والصومال وبورندي وباكستان وأفغانستان وغيرها ، فهذه الصراعات الاجتماعية أصبحت تهدد استقرار النظام الدولي في العقود الأخيرة .

كما تضاعفت من جهة أخرى التوترات ذات الطابع السياسي في العديد من المناطق في العالم مثل الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى، و ي ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاضطهاد والفساد والقمع الذي تتميز به الأنظمة السياسية الشمولية في ذه المناطق ، فكانت سببا في ظهور عدد كبير من التهديدات الأمنية الجديدة على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية وغير ا وساهمت التدخلات الخارجية لبعض القوى الكبرى أيضا دور في ذلك على غرار تدخل الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان والصومال .

7- انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية والاعتماد المتبادل:

أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية سمة بارزة في عصر العولمة، فالدول خارج التكتلات أصبحت غير قادرة على المنافسة في السوق الاقتصادية الدولية، ومنه أصبحت

---

[1] منى بومعزة، "دور القضاء الدولي الجنائي في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، رسالة ماجستير في القانون الدولي الانساني، كلية الحقوق جامعة باجي مختار – عنابة ،2009/2008، ص ص 39 40.

[2] نفس المرجع ص 64.

مضطرة للدخول في تكتلات اقتصادية تقلل من مخاطر المنافسة الخارجية لحماية اقتصادها والاستفادة من امتيازات داخل التكتل تمكنها من تطوير اقتصاد ا من خلال التكامل والاعتماد المتبادل ،وخير دليل على ذلك ظهور عدد مهم من التكتلات مثل النافتا والاتحاد الأوروبي والآسيان وسارك والأوبك وغير ا، حيث أصبح النظام الدولي القائم في عصر العولمة غني جدا بالكتل والمجموعات الاقتصادية الكبرى الى درجة أنها أصبحت تغطي معظم دول العالم بما فيها الدول الق وية اقتصاديا كألمانيا والصين واليابان وفرنسا وايطاليا ...، ولم تعد الدول قادرة على رسم مستقبلها دون عضويتها في تكتل اقتصادي وذلك مهما كانت قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو السكانية. ويعتبر نجاح التجربة الأوروبية عامل مشجع لهذه التكتلات إقليميا وعالميا للاستمرار في ذا النهج، فبفضل نجاحها الكبير أصبح طموح ذه التكتلات يتجاوز دف التكتل الاقتصادي إلى أبعاد أخرى أمنية واجتماعية وسياسية .

8- اتساع الهوة في المستويات الاقتصادية والتنموية للدول:

كما يرى البعض بأن مستوى التفا وت الاقتصادي بين الدول أصبح أيضا سمة بارزة من سمات النظام الدولي في عصر العولمة، و و ما يطلق عليه ظا رة اللاتجانس، حيث أصبح التباين شديدا في حجم القوة الاقتصادية والتكنولوجية للدول، وذلك رغم تمتعها نظريا بنفس قيمة السيادة والمساواة في القانون الدولي،[1] غير أن الدول الصناعية الكبرى تسيطر بشكل شبه كلي على التجارة الدولية رغم أن شعوبها تمثل أقل من 23% من سكان العالم وتستفيد من 82 % من الدخل العالمي، في حين 77% من شعوب الجنوب يحصلون فقط على 18% من الدخل العالمي و 10 % من حجم الصناعة العالمية، و ذا ما خلق عدم توازن بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة.

و هذا ما يسبب عدم الاستقرار في النظام الدولي، فمعظم الصراعات الاجتماعية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود ناتجة بدرجة كبيرة عن ذا التفاوت في ظل عدم مساهمة الدول

[1] أيمن هياجنة ،**حوار الشمال والجنوب والنظام العالمي الجديد**، ط 1، الأردن: عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – قسم النشر ،2019، ص ص 13-15.

الصناعية الكبرى في عمليات التنمية في الدول الفقيرة من جهة، واستمرار ا في سياسات الهيمنة والاستغلال ونهب ثروات ذه الدول الفقيرة من جهة ثانية.[1]

9- اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير:

يبدو بوضوح عدم التزام الدول بقواعد القانون الدولي (خاصة الدول الكبرى)، فقد أصبحت الدول تتجاهل الاتفاقيات الدولية المنظمة للشؤون العامة والقضايا الدولية المشتركة والمصيرية، خاصة قضايا حقوق الإنسان.[2] وكذا حماية البيئة من التلوث وتدمير الطبيعة والغطاء النباتي ،والتغير المناخي والاحتباس الحراري وغير ا ومقابل ذلك ظهرت سياسة دولية تقوم على الازدواجية في المعايير وفي التعامل مع ذه القضايا، فانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا أصبحت لا تحظى بالأولوية في السياسة الأمريكية والروسية، فهي تعتبر ا مسألة مصالح قبل ذلك، والفقر وغياب الخدمات الصحية في اليمن تعتبر ا السعودية والإمارات وإيران قضية سياسية إستراتيجية لتحقيق التفوق، في حين تعتبر عمليات الإبادة الجماعية للطائفة الروهينغا في بورما مسألة غير مهمة في السياسة الخارجية للدول الكبرى، كما تعتبر عملية القضاء على المساحات الغابية في الأمازون مسألة اقتصادية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وأيضا مسألة التلوث والاحتباس الحراري في الكرة الأرضية مسألة غير مهمة فعلا بالنسبة للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

10- انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وسياسات محاربته:

في العقود الأخيرة ارتسمت صورة نمطية للفواعل الإرهابية ترتبط أساسا بجماعات وتنظيمات لها ارتباطات بالدين الإسلامي، وساهم في نشر وتثبيت هذه الصورة في الأذهان على مستوى عالمي وحتى في العالم العربي والإسلامي، مجموعة من العوامل لعل أبرز ا دور وتأثير وسائل الإعلام العالمية والخطابات السياسية الغربية، خاصة في ظل ضعف دور الإعلام في الدول العربية والإسلامية وضعف الإنتاج الفكري المدافع عن الإسلام، فقد

[1] إلياس جوانتيا ستش بيتر، مرجع سابق، ص 36.
[2] إلياس جوانتيا ستش بيتر، مرجع سابق، ص 208.

أضحى المفهوم المهيمن في السياسة الدولة و ثنائية الإرهاب والإسلام وتلازمهما، فالكيانات الإرهابية وفق ذا الطرح تنحصر في: طالبان، تنظيم القاعدة، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، جبهة النصرة، القاعدة في بلاد المغرب العربي وشمال إفريقيا وغير ا. وقد أحصى حلف الناتو في ذا الإطار سنة 2005 عدد الجماعات والتنظيمات الإرهابية ب 388 جماعة وتنظيم إرهابي في العالم، منها من هي في حالة نشاط وأخرى في حالة تأسيس.[21] غير أن الإحصائيات متضاربة لعدم وجود اتفاق دولي حول تعريف الجماعات الإرهابية، كما أنه لا يمكن الفصل بصفة حاسمة بين الجماعات والتنظيمات الإرهابية وغيرها من حركات المقاومة والدفاع الشرعي ضد العدوان الأجنبي، فهناك العديد من الإشكالات النظرية والاعتبارات السياسية والإيديولوجية التي تقف عائقا أمام ذلك، و و ما يعتبر في النهاية عائقا في إحصائها أو وضع سياسات دولية مشتركة لمحاربتها .

فخلال السنوات الأخيرة أصبحت خطابات الغرب تجمع دائما بين الإرهاب الدولي والإسلام، على أساس أنه تهديد لأسس ومبادئ الحضارة الغربية، وذلك من خلال استهداف قيم اللبرالية والديمقراطية، المتجسدة في مبادئ الحياة الأمريكية كالتسامح والحريات وحماية حقوق الإنسان والاقتصاد اللبرالي العالمي وغير ا من قيم الحرية والحضارة الغربية.[3] وذلك دون النظر والإحساس بالجانب الآخر من العالم في قيمه وأحاسيسه ومعاناته، فالشعوب والدول الإسلامية المتهمة بالإرهاب، تعاني من التدخل في سيادتها ونهب ثرواتها واضطهاد شعوبها بدواعي محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ففي ذا الجانب أيضا تتبلور صورة نمطية مغايرة عن الإرهاب ،تتضح في تلك السياسة الخارجية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، والتي تتدخل في المنطقة العربية بحجج وا ية في تعدي واضح على القانون الدولي وانتهاك لسيادة الدول، وما يترتب عن ذلك من مآسي لشعوب ذه الدول، فقد تعطلت التنمية نتيجة ذلك وتفككت فيها المجتمعات والدول

---

[1] .

[2] حكيم غريب، السياسة الدولية والقانون الدولي– مكافحة الإر هاب الجـوي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2013 ، ص

[3] Benjamin Daniel , **Strategic Countrterrorism**, Vol 07, Policy Paper Brookings Foriegn Policy, 2008, p 01.

واندلعت فيها الصراعات العرقية والطائفية، وتم تهجير وتشريد عدد كبير من سكانها وحرمانهم من

حقوقهم في الحياة الآمنة والمستقرة، في النهاية كانت تلك التدخلات العسكرية دائما سببا في مآسي إنسانية أكبر بكثير مما سببه الإرهاب نفسه، فسياسات محاربة إر اب الجماعات والتنظيمات المسلحة بواسطة إرهاب الدولة أصبح سمة بارزة في السياسة الدولية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفرضت على العالم منطق إما أن تكون مع الولايات المتحدة في حرب عالمية ضد الإرهاب، وإما أن تكون مع الإرهاب وضد ذه الحرب، فقد فرضت مفهوم معين للإرهاب يتفق فقط مع توجهها في تنفيذ سياستها الخارجية المرتبطة بأمنها القومي، ومنه جعلت من الإرهاب وسياسة مكافحته محور السياسة الدولية. فقد كانت لهذه الحرب أ داف كبرى تتجاوز كونها حرب على جماعات وتنظيمات إرهابية، بداية من تثبيت تواجدها الدائم في منطقة وسط آسيا من خلال اجتياح أفغانستان، فحققت بذلك سيطرتها على منطقة غنية بالنفط وتتوسط قوى نووية تشكل خطرا على مصالحها الحيوية)روسيا باكستان، الصين، الهند، وأقرب إلى كوريا الشمالية(، والأهم من ذلك محاصرة إيران التي تعتبر ا دولة مارقة تشكل خطرا على أمنها القومي، وكذا تعظيم مصالحها في منطقة بحر قزوين الغنية بالطاقة، ثم السيطرة على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي التي تمتلك أكبر احتياطي نفط في العالم، من خلال اجتياح العراق خارج إطار الشرعية الدولية، خاصة وأن ذلك يمكنها أيضا من حماية إسرائيل الحليف الاستراتيجي والحامي لمصالحها في المنطقة، فقد اتضح جليا بأن سياسة محاربة الإرهاب الأمريكية لم تكن في جو ر ا إلا وسيلة للسيطرة على مناطق من العالم مرتبطة بمصالحها الإستراتيجية، ولم يترتب عنها في النهاية سوى توسع أكبر لنشاط الإرهاب حول العالم وزيادة في خطورته وآثاره .

المحاضرة الثامنة:

المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي

يقوم التنظيم الدولي على أساس التعاون والتضامن الدولي في إطار إحساس الدول بالمسؤولية المشتركة في تحقيق الأمن والاستقرار والازد هار، والعمل على تجسيد ذلك من خلال الجهود الجماعية الطوعية بواسطة منظمات دولية ذات طابع عالمي، فمن غير الممكن تحقيق تلك الأهداف دون إنشاء تلك المنظمات الدولية ، العالمية والتي تجسدت في بداية ق 20 من خلال عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة .

01/ منظمة عصبة الأمم:

شكلت اتفاقية فرساي سنة 1919 مؤتمر تأسيسي لأول منظمة دولية ذات طابع عالمي و ي منظمة عصبة الأمم، وكانت ثمرة لجهود مجموعة من الجمعيات الرافضة للحرب في الفترة الممتدة من سنة 1914 الى سنة 1915 و هي: [1]

- جمعية اتحاد الرقابة الديمقراطية/بريطانيا.
- جمعية مكافحة الحرب/ ولندا.
- جمعية دعم السلام / الو.م.أ.

إضافة الى أفكار الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عام 1916 (المبادئ 14 للسلام) في تأسيس منظمة عصبة الأمم عام 1919، والتي شكلت قفزة كبرى في مجال التنظيم الدولي باعتبار ا أول منظمة دولية عالمية طرحت فكرة الأمن الجماعي كبديل سياسة توازن القوى الذي كان سببا في الحروب والفوضى في أوروبا والعالم .

[1] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 44.

وقامت منظمة عصبة الأمم على عناصر أساسية ي:[1]

- التسوية السلمية للمنازعات الدولية.
- الاحتكام الى العقوبات الاقتصادية والعسكرية ضد الدول المارقة.
- نزع السلاح.
- التغيير السلمي.
- الأمن الجماعي كبديل لنظام توازن القوى .
- احترام قواعد القانون الدولي والالتزام بالمعاهدات.
- عدم اللجوء الى استخدام القوة العسكرية.

وتمتعت بثلاث أجهزة رئيسية هي:

- **الجمعية** : و هي أعلى هيئة لها كل الصلاحيات المتعلقة بالسلام العالمي، فيها كل الدول الأعضاء.
- **المجلس**: و هو الأداة التنفيذية) إعداد المشروعات الخاصة بتخفيض السلاح، فرض العقوبات ،وضع نظام الانتداب ...(يتألف من 15 دولة عضو 3 منهم دائمين)بريطانيا ، فرنسا، الاتحاد السوفياتي.
- **الأمانة العامة**: تساعد الجمعية والمجلس في انجاز مهامهما .

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص ص 56-58.

غير أن العصبة أخفقت في تحقيق أ دافها، وكان ذلك نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها:[1]

- افتقاد ا لجهاز عسكري يمتلك القوة العسكرية الكافية لردع الدول المعتدية وتنفيذ القرارات بالقوة.

- عدم انضمام جميع الدول الكبرى)الو.م.أ(وانسحاب ألمانيا واليابان في 1933 ، ثم ايطاليا في 1937.

- فشل العصبة في التدخل لوقف اعتداءات الدول كبرى على الصغرى)ايطاليا على إثيوبيا في 1935 واعتداء اليابان على منشوريا وضم ألمانيا للنمسا وغزو تشيكسلوفاكيا (.

- عدم قدرة العصبة على التوفيق بين المبادئ القانونية والأخلاقية السامية والواقع الدولي المضطرب. - اعتماد نظام مركزي وعدم توزيع المهام على منظمات إقليمية أخرى لتسهيل مهامها الصعبة والكثيرة.

- اعتماد نظام التصويت بالإجماع في اتخاذ القرارات في المسائل الهامة و و ما عرقل عمل العصبة.

- غياب الإرادة لدى الدول في مساعدة العصبة على النجاح في مهامها واستمرار الدول الكبرى في سياساتها العدائية.

- الخلاف بين الدول ا أعضاء خاصة الكبرى على أن الأمن الجماعي و الهدف الرئيسي للعصبة ،نظرا لاستمرار رغبة الدول الكبرى في الهيمنة واستخدام القوة والتوسع على حساب الدول الصغيرة.

---

[1] ديفيد بوسكو ،**خمسة يحكمون الجميع- مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث**، ترجمة: غادة طنطاوي، ط 1، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ،2014، ص ص 27- 32.

- الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929، التي عبرت عن ضعف بنية وآليات الاقتصاد الدولي والتجارة العالمية.[1]

02/ منظمة هيئة الأمم المتحدة:

انتشرت فكرة إنشاء منظمة دولية ذات طابع عالمي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان للرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت دور مهم من خلال دعوته وتأكيده منذ سنة 1941على ضرورة إقامة منظمة دولية عالمية لمنع الحروب وحل النزاعات سلميا، مع إحياء مبدأ الأمن الجماعي ونزع السلاح،[2] وسعى في ذلك الى جانب تشرشل وستالين من خلال عقد عدة مؤتمرات خلال الحرب العالمية الثانية، توجت بإعلان ميثاق الأمم المتحدة المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1945، وكان الهدف الرئيسي و محاولة تقوية المؤسسات التي يقوم عليها نظام الأمن الجماعي،[43] ومنه فقد قام تنظيم دولي جديد أكثر تماسكا وصلابة من السابق، على اعتبار إنشاء عدد من الأجهزة التابعة للأمم المتحدة تمكنها من أداء مهامها بشكل أقوى من عصبة الأمم، خاصة بإنشاء مجلس الأمن الدولي الذي يعتبر جهاز تنفيذي مهم جدا يمكن الهيئة من التجسيد العملي لمبادئها وأهدافها .

وعرف نظام الأمم المتحدة تطورا ونموا مهما في الأدوات والمؤسسات الناشئة لمساعدته في آداء مهامه، فاضافة الى أجهزته الرئيسية) منظمة التجارة العالمية، مجموعة البنك الدولي، مؤسسات بروتون وودز، صندوق النقد الدولي(، ناك أيضا 13 مؤسسة متخصصة و 12 صندوقا وبرنامجا و5 لجان إقليمية، و20 دائرة ومكتبا تابع للأمانة العامة، وكذا أكثر من 20 هيئة فرعية ولجنة تقييم،[5] و هي في مجملها تقوم على ميزانية سنوية تقدر

---

[1] غيوم ديفان، مرجع سابق، ص ص 30،31.

[2] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص ص 149 -151.

[3] ، ص 315.

[4] إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية ،

[5] غيوم ديفان، مرجع سابق، ص ص 44، 45.

ب 2.5 مليار دولار وتساهم بشكل كبير في نجاح دور الأمم المتحدة في مهامها، ومنه في تقوية التنظيم الدولي الراهن.